أطفال الشوارع في المجتمع المصري
تحليل سوسيولوجي

منى السيد حافظ(*)

ملخص: يدور موضوع هذا البحث حول أطفال الشوارع في المجتمع المصري، وخاصة في الفترة الراهنة التي جاءت ومعها الكثير من انهيار القيم، واهتزاز المُثُل، وهشاشة التقاليد وغياب القدوة، وانسحاب الدولة عن أداء مهامها الأساسية لتلبية احتياجات الجماهير، وتعاظم ممارسة الانحرافات وانتشار الجريمة وضعف الإنتاج وزيادة الاستهلاك وإهدار قيمة التعليم، وانهيار بعض قيم العمل المنتج في عصر العولمة التي حملت معها رموزاً لم تكن موجودة من قبل "كالجريمة الزائفة" و"الديمقراطية الغائبة" و"القهر الإنساني" و"الحقد الاجتماعي" و"سيادة العنف" على الصعيد العالمي والقومي والمحلي.

ولا شك أن موضوع هذا البحث يؤكد أن أطفال الشوارع في – المرحلة الراهنة – هم نتاج لكل ما يحدث من ممارسات لمختلف أشكال العنف بدءاً من الدولة العظمى (المتمثلة في أمريكا) ومروراً بمجتمعات العالم الثالث وخاصة المجتمعات العربية، ونهاية بالمجتمع المصري الذي يساء فيه – عادة – معاملة أطفاله في الأسرة وفي المدرسة وفي مختلف وسائل الإعلام، وفي الشوارع، وحتى في الحواري والأزقة.

معنى هذا أن العنف الممارَس من قبل النظام الرأسمالي المصري يتكرر مرة أخرى في صور مختلفة كضغط الدولة على الجماهير، وضغط الجماهير بعضها على بعض، وضغط السلطة على مختلف الأسر، ومن ثم إساءة معاملة الأسر (الفقيرة وبعض الأسر الغنية) لأطفالهم، ويتكرر هذا المشهد الدرامي مراراً، وربما يعزى ذلك إلى فقدان الوعي من قبل الجماهير من جهة، ورغبة الدولة في البقاء والاستمرار من جهة أخرى؛ الأمر الذي يؤكد سيادة "ثقافة

(*) قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ج.م.ع.

إساءة المعاملة" سواء على المستوى الفردي أو الأسري أو المجتمعي أو حتى العالمي، ولا يصبح من اليسير علينا طرح مفهوم "عالمية الإساءة" من أعلى إلى أسفل. ولم يأت بعد دور الإساءة من أسفل إلى أعلى – وإن كانت ستأتي لاحقاً – وإنما جاءت في صور عدة كالإساءة إلى الذات، والإساءة إلى الأدنى (الآخر)، وقد أخذ ذلك أشكالاً مختلفة من الإيذاء والعنف والتدمير والتحقير... إلخ.

المصطلحات الأساسية: أطفال الشوارع، العنف، الانحراف، إساءة معاملة الطفل، الجريمة.

المقدمة:

يدور بحثنا حول أطفال الشوارع في مصر، وخاصة في الفترة الراهنة التي جاءت ومعها الكثير من انهيار القيم والمُثل والتقاليد وغياب القدوة، وانسحاب الدولة عن أداء مهامها الأساسية لتلبية احتياجات الجماهير، وتعاظم ممارسة الانحرافات والعنف والجريمة، وضعف الإنتاج وزيادة الاستهلاك، وإهدار قيم التعليم والعمل المنتج في عصر العولمة التي حملت معها رموزاً لم تكن موجودة من قبل "كالجريمة الزائفة"، و"الديمقراطية الغائبة"، و"القهر الإنساني"، و "الحقد الاجتماعي"، و"سيادة العنف" على مختلف الأصعدة؛ الأمرالذي يؤكد أن أطفال الشوارع في المرحلة الراهنة هم نتاج لكل ما يحدث من ممارسات لمختلف أشكال العنف بدءاً من الدولة العظمى (المتمثلة في أمريكا) ومروراً بمجتمعات العالم الثالث وخاصة المجتمعات العربية ونهاية بالمجتمع المصري الذي يساء فيه معاملة أطفاله. ويعزى ذلك إلى فقدان وعي الجماهير ورغبة الدولة في الضغط والبقاء والاستمرار؛ الأمر الذي يؤكد سيادة "ثقافة إساءة المعاملة" على جميع المستويات، ولذا يصبح من اليسير علينا طرح مفهوم "عالمية الإساءة" من أعلى إلى أسفل التي أخذت أشكالاً مختلفة من الإيذاء والعنف والتدمير والتحقير..إلخ. ولم يأت بعد دور الإساءة من أسفل إلى أعلى، وإن كانت ستأتي لاحقاً.

وقد باتت مشكلة "أطفال الشوارع" متداولةً في العديد من مختلف مجالات العلوم، وأدبيات التنمية البشرية؛ باعتبارها من أبرز القضايا الحياتية وأخطرها تعقيداً؛ نظراً لتداخل أبعادها المختلفة، وتزايد حجمها في العديد من المجتمعات النامية والمتقدمة. ولذلك فهي تعد مشكلة تطورت إلى أزمة فرضت نفسها على واقعنا الاجتماعي، كما أنها تعد أكثر شيوعاً في الحضر.

وتعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل العمرية وأخطرها؛ لكونها المرحلة التي تتأسس عليها حياة الإنسان، ولارتفاع معدلات الأطفال بنسب كبيرة في المجتمع المصري، كما يعتبر الطفل لبنة تكوين جيل قادر على تنمية المجتمع وتطوره إذا ما تم تنشئته على أسس سليمة وتوجيهه الوجهة الصحيحة؛ الأمر الذي يتطلب الاهتمام والرعاية والحماية من خلال توفير مؤسسات وبيئات وأساليب للتنشئة المتوازنة والمتميزة، وخاصة لم تعد الأسرة "حالياً" المؤسسة الوحيدة لعملية التنشئة الاجتماعية. فالطفل يتربى ويتعلم ويفهم منها جميعاً، ومن ثمّ تتشكل رؤيته للمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وتتكون الملامح الأساسية لشخصيته. وإن حدوث أي خلل يدفع بالطفل إلى الشارع معناه أن هناك خطراً يهدد كلاً من حياته وكيانه وأسرته ومجتمعه حاضراً ومستقبلاً. كما أن "مشكلة الأطفال في شوارع مصر" لا تقع مسؤوليتها على عاتق جهة بعينها، بل إن المسؤولية مشتركة؛ ولذا فإننا سوف نتناول تلك المشكلة؛ من حيث مظاهرالاهتمام، والمفهوم، والحجم، والأسباب، والخصائص، والممارسات، والتداعيات، ومعوقات المواجهة ومستوياتها، والحلول المطروحة في إطار تحديد أدوار جميع الأجهزة المعنية بالطفل للقضاء عليها.

أولاً – موضوع البحث وأهميته:

باتت مشكلة أطفال الشوارع مخيفة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي، وأصبحت تشكل بؤراً سرطانية في المجتمع المصري، ظهرت بمرور الزمن وزادت خطورتها. وتتسم الألفية الثالثة ـ تحديداً ـ باندلاع العنف كسلوك ظاهر يطرح نفسه على خريطة العالم، انعكس بدوره على تأثر الطفل عالمياً وقومياً ومحلياً نتيجة لما لحق به من ظلم اجتماعي وإساءة معاملة من مختلف المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن رعايته وفقدانه للعدالة الاجتماعية بينه وبين غيره من ذويه في الفئات الاجتماعية الأخرى، فضلاً عن افتقاده لمردود برامج التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية بجميع أشكالها المختلفة؛ الأمر الذي أدى إلى إحساسه بالحرمان والقهر والظلم الاجتماعي والدونية والحقد الاجتماعي والرغبة في العنف والانتقام من الآخر ـ أياً كان هذا الآخر ـ ومن ذاته أيضاً. وسوف نتناول برؤية وصفية وتحليلية رصد واقع أطفال الشوارع في المجتمع المصري كماً وكيفاً، وعوامل الظهور، وأسباب الانتشار، والتداعيات المختلفة على الطفل والأسرة والمجتمع. وتطرح الباحثة موضوعها في ضوء المتغير المستقل؛ ويتمثل في واقع المجتمع المصري،

وما لحق به من تغيرات أدت إلى اتجاه الكثير من فئاته إلى العنف. **والمتغيرات** التابعة؛ وتتركز في اتجاه الأطفال إلى الشوارع والبقاء فيها وممارسة سلوكيات مرفوضة؛ الأمر الذي يفرق بين هؤلاء وغيرهم نحو توجههم إلى البقاء في الشوارع بين الارتفاع والانخفاض. **والمتغيرات** الوسيطة؛ التي تعمل على تغيير فاعلية المتغيرات التابعة للمتغير المستقل واستمرار هذه الفاعلية، التي إما أن تؤدي إلى انخفاض حجم وجودهم في الشوارع أو ارتفاع معدلاتهم وانتشارهم فيها بشكل مكثف ومتعاظم؛ مما يؤثرعلى واقع الأطفال بخاصة والمجتمع المصري بعامة.

وتعزى **مبررات** اختيار موضوع البحث لعدة اعتبارات مختلفة، لعلَّ من أهمها ما يلي:

1 – إغفال غالبية البحوث والدراسات السابقة تناول مشكلة أطفال الشوارع من مختلف الجوانب والأبعاد والمستويات بالوصف والتحليل.

2 – إغفال بعض البحوث والدراسات السابقة للأسباب الحقيقية لوجود الأطفال في الشوارع.

3 – إغفال الكثير من البحوث والدراسات للخصائص الاجتماعية والديموجرافية لهؤلاء الجناة الذين كانوا سبباً رئيساً في وجود الأطفال في الشوارع وارتفاع معدلاتهم؛ في الوقت الذي أولوا فيه اهتماماً خاصاً بهؤلاء الأطفال ليس بوصفهم ضحايا، ولكن بوصفهم مجرمين.

4 – كشفت المعطيات الإحصائية عن عدم تحديد حجم أطفال الشوارع في المجتمع المصري.

5 – تجاهل غالبية البحوث والدراسات التي تعرضت لموضوع أطفال الشوارع للرؤية الشمولية التكاملية.

ثانياً – مظاهر الاهتمام بالطفل:

حظي الطفل بالاهتمام – سواء على المستوى العالمي أو المحلي – نظراً للعناصر التالية:

1 – **الاهتمام العالمي بالطفل**: إذ أصبح الاهتمام بالطفل جلياً منذ منتصف الأربعينيات، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت الأمم المتحدة منظمة

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام 1946 التي أصبحت فيما بعد عام 1953 جزءاً دائماً في منظومة الأمم المتحدة؛ مساعدة للأطفال الفقراء في الدول النامية.

وقد كانت مصر إحدى الدول الست التي قادت الدعوة لانعقاد القمة العالمية للطفولة، كما كانت واحدة من العشرين دولة الأولى على المستوى العالمي التي تصدق على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وحددت تلك الاتفاقية دور الأسرة، بوصفها المسؤول عن رعاية الطفل وحمايته من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة المراهقة، كما حددت احتياجاته الرئيسة مثل: حقوقه المدنية، وحريته والمناخ الأسري، وأوجه الرعاية المختلفة، والتعليم والأنشطة الاجتماعية والترفيهية. وقد أكد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الطفل في الحياة والحماية والتنمية (المجلس القومي للطفولة والأمومة، 2004) الصادر عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل 1990.

2 – **الاهتمام المحلي بالطفل:** بدأ الاهتمام بالطفل المصري منذ فترة مبكرة؛ حيث نص الدستور المصري لعام 1971 على أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة وترعي النشء وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم، ولعلّ من مظاهر هذا الاهتمام تحديد عيد سنوي للطفولة ، وحث جميع قطاعات الدولة المعنية بالطفولة لبذل أقصى جهود ممكنة في هذا المجال، وذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة يتعاظم فيها الاهتمام بقضايا الطفولة، وبوصفها سياسة تنموية متكاملة؛ تتكامل مع غيرها من سياسات التنمية الشاملة.

وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية بداية العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته، وذلك خلال (1989 - 1999)، وكانت أهدافه متسقة مع أهداف القمة العالمية للطفولة التي انعقدت في العام التالي، خاصة في مجالات بناء الأطفال وحمايتهم ونمائهم، واستكمالاً لمسيرة الاهتمام بالطفولة، كما أعلن رئيس الجمهورية في 15 فبراير سنة 2000 اعتبار السنوات العشر من 2000-2010 عقداً ثانياً لحماية الطفل المصري ورعايته.

ثالثاً: أهداف البحث وتساؤلاته:

يركز بحثنا الراهن على تحقيق أهداف البحث من واقع الإجابة عن التساؤلات التالية:

1 – ما طبيعة البحوث والدراسات السابقة التي ناقشت مشكلة أطفال الشوارع؟، ثمّ ما نوعية النتائج الرئيسة التي توصلت إليها تلك البحوث والدراسات السابقة؟.

2 – ما مظاهر الاهتمام بالطفل عالمياً ومحلياً؟.

3 – إلى أي حد يمكن معرفة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبحث من مختلف التخصصات الاجتماعية والقانونية ورعاية الطفولة؟.

4 – ما حجم مشكلة أطفال الشوارع في المجتمع المصري؟.

5 – ما أسباب انتشار مشكلة أطفال الشوارع في المجتمع المصري وما عوامل هذا الانتشار وتجلياته؟.

6 – ما خصائص أطفال الشوارع؟.

7 – ما طبيعة ممارسات أطفال الشوارع وأفعالهم؟.

8 – ما نوعية التداعيات الناتجة من مشكلة أطفال الشوارع على مستوى الطفل والأسرة والمجتمع؟.

9 – ما طبيعة المعوقات وأساليب مواجهة مشكلة أطفال الشوارع؟.

10 – ما طبيعة الحلول المطروحة لمشكلة أطفال الشوارع من خلال دور كل من الدولة، والأسرة، والمؤسسات التعليمية، ووزارة الداخلية والشرطة، والمنظمات الأهلية، ووسائل الاتصال والإعلام؟.

رابعاً – الإطار النظري للبحث:

يتحدد من واقع التوجه الأيديولوجي للباحثة التي تعتبر وجود الأطفال في شوارع المجتمع المصري بصفة دائمة وبالكيفية التي هم عليها ما هو إلا نتاج للظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والتغيرات السياسية والثقافية التي مر بها المجتمع المصري وما تعرض له من أزمات وكوارث وتحولات عميقة ومؤثرة، ومن ثم انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على هؤلاء الأطفال كماً وكيفاً. وفي ضوء النقاط التالية:

(1) النظريات الاجتماعية ودراسة مشكلة أطفال الشوارع:

تعد نظرية علم الاجتماع نظرية نسقية أساساً، لها حوار وتفاعل مع الواقع بهدف تطور قدرة الباحث على تناول الواقع بالفحص والدراسة. كما تمثل جهداً لتفسي رالظواهر الاجتماعية بالأسلوب نفسه الذي فسرت به ظواهر العالم الفيزيقي بوساطة العلوم الطبيعية (علي ليلة، 2003: 21).

أ – البنائية الوظيفية ودراسة مشكلة أطفال الشوارع: ينظر إليها بوصفها نتاجاً لفقدان التكامل بين مختلف الجماعات الاجتماعية ونتاجاً للامعيارية وفقدان الضبط الاجتماعي في المجتمع. ومن ثمّ يسلك هؤلاء الأطفال سلوكاً عدوانياً ويتجهون للانحراف والعنف والجريمة. وهي مشكلة النظام الاجتماعي التي تتخذ طابعاً خاصاً في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي؛ حيث تتخلق مشكلة تؤثر على مختلف جوانب البناء الاجتماعي، وإن لم تواجه فإنها قد تتحول إلى أزمة، وهو ما سوف يحدث بالنظر إلى مشكلة أطفال الشوارع في مصر؛ الأمر الذي يعني أن يؤدي الوجود النمطي لهذه الجماعات إلى التهديد بحالة من الانهيار الشامل للمجتمع. ومن ثم إلى سيادة حالة من الفوضى الشاملة (علي ليلة، 33:2007) وهذا ما لا تحمد عقباه.

ب – الاتجاه الأنثروبولوجي ودراسة مشكلة أطفال الشوارع: يشير إلى الخصائص السلوكية لهؤلاء الأطفال. فالطفل يملك اللغة والحركات وينقلها لجيله ولغيره من الأجيال التالية، كما يملك كماً هائلاً من المعلومات والسلوكيات والخبرات المتراكمة. وعلى هذا يؤكد الأنثروبولوجيون أن هناك تشابهاً واختلافاً وتطوراً في سلوك الجماعات الإنسانية، يفرض وصف الطابع المختلف للثقافات والعمليات المتعلقة بالثبات والتغير لتلك الجماعات.

ج – اتجاه التفاعلية الرمزية ودراسة مشكلة أطفال الشوارع: يهتم بالمعايير والأدوات الاجتماعية أكثر من اهتمامه بتفسيرات السلوك الإنساني التي ترتكز على المنبه والاستجابة (محمد عاطف غيث، 1993: 253). كما يؤكد التفاعليون الرمزيون (إجلال حلمي 1999: 29–31) أن عملية تعلم العنف ترتبط بعملية التنشئة الاجتماعية في علاقتها بتفسير الأدوار وتغيرها. ومن ثمّ يصبح الفرد إزاء مواقف تتطلب إما استجابة عنيفة، أو شعوراً لا يمكن الفرار منه، وهو الفشل في إثبات الذات الممارس. وقد أدت التفاعلية الرمزية دوراً بارزاً في فهم العنف من قِبل أطفال الشوارع تجاه الآخرين من ناحية، وفيما بينهم من ناحية أخرى على المستوى الجزئي Micro. وإن كانت التفاعلية الرمزية ترى أن دوافع عنف أطفال الشوارع ووجودهم بالكيفية التي هم عليها تكمن بالأساس داخل هذه التفاعلات التي قد تؤدي إلى وجود رموز ثقافية تؤثر على ضبط المجتمع وتنظيمه.

د – الاتجاه الفينومينولوجي ودراسة مشكلة أطفال الشوارع: يميل إلى إهمال دراسة تصرفات الناس وأفعالهم في المجتمع ويركزعلى دراسة روايات الناس عما يفعلونه، وما يقولونه عما فعلوه ويفعلونه (سمير نعيم، 1981: 217)؛ الأمر الذي يؤكد تصور أفكار الأفراد عن الحياة الاجتماعية وفهم الجوانب المجتمعية المختلفة لمختلف السياقات.

هـ – اتجاه التعلم الاجتماعي ودراسة مشكلة أطفال الشوارع: يركز على تعلم العنف والتشجيع على ممارسته كسلوك باعتباره التصرف الذي من خلاله يمكن الحصول على ما يريده الأطفال، ويتعلم الأبناء العنف من الوالدين كرد فعل طبيعي لما يواجهونه من إساءة وعنف في التعامل معهم، كما أن هناك تشجيعاً من قِبل بعض الآباء والأمهات لأبنائهم لكي يتصرفوا بعنف مع غيرهم في بعض المواقف، ويتوقف ذلك على طبيعة الموقف الذي يتعلم فيه الطفل سلوك العنف.

و – الاتجاه المادي التاريخي ودراسة مشكلة أطفال الشوارع: يؤكد تفسير الواقع الاجتماعي في ضوء العوامل الاقتصادية والعلاقات الطبيعية بما في ذلك الصراع والوعي (السيد الحسيني، 1983: 171) والعنف. وتمثل مشكلة أطفال الشوارع انعكاساً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة. إذن، فالبعد التاريخي عامل جوهري في دراسة مشكلة أطفال الشوارع وتراكمها؛ حيث إن التراكم الكمي والنوعي هو أحد ديناميات التفاعل مع الواقع إما تجاوزاً له وإما صراعاً معه في امتداد مستقبلي.

ز – العولمة ودراسة مشكلة أطفال الشوارع: على الرغم من أن مشكلة أطفال الشوارع في مصر وغيرها من مجتمعات العالم الثالث كانت موجودة قبل العولمة، فإن العولمة عظمت من تأكيد تعرض هؤلاء الأطفال لجميع أشكال العنف من خلال النموذج الذي صاغه رونالد روبرتسون للعولمة باعتبارها المفهوم الرئيس للوضع الكوني. ولا شك أن المتغيرات الخارجية أدت دوراً محورياً في الاتجاه نحو العنف نتيجة لانتشار الفساد واليأس الاجتماعي وتفشي الأمية وتعاظم القيم المادية وارتفاع معدلات البطالة. ومن ثمّ، اندفع فريق من الأطفال نحو العنف بأشكاله المختلفة.

ح – **الاتجاة التكاملي:** يؤكد أن العنف هو نتيجة لجميع العوامل البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية، وعناصر البيئة والقوى الخارجية وكل ما يتعلق بالفرد والنواحي الداخلية يتفاعلان معاً في إطار سلوك معين في موقف معين بدوافع معينة تختلف من فرد إلى آخر، ومن وقت لآخر، ومن زمن لآخر. إذن، العلاقة بين تلك العوامل هي علاقة تناسب عكسي؛ بمعنى أنه كلما اشتد تأثر العوامل الداخلية، ضعف تأثير العوامل الخارجية والعكس صحيح كذلك (السيد الحسيني، 1983: 171).

(2) بعض نماذج من البحوث والدراسات السابقة التي تناولت أطفال الشوارع:

على الرغم من أن التراث السوسيولوجي يزخر بالعديد من البحوث والدراسات السابقة التي تناولت أطفال الشوارع، إلا أن هناك ندرة في تلك الدراسات التي رصدت أطفال الشوارع بالكيفية التي تطرحها من خلال الرصد والتفسير والتحليل. ومن ثَمّ نعرض تصنيفاً مقترحاً لبعض نماذج البحوث والدراسات السابقة الخاصة بأطفال الشوارع وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول – واقع مشكلة أطفال الشوارع بين الأسباب والمظاهر والمتغيرات: يؤكد البعض (السيد جبرار، 2001) أن معظم أطفال الشوارع – خاصة شوارع القاهرة – ليسوا من سكانها الأصليين، بل يقدمون عليها من صعيد مصر ومن القرى والأرياف للبحث عن مصادر دخل بديلة، مع تزايد الضغوط المختلفة الواقعة على أسرهم. كما أن الفقر يعد من أهم أسباب انتشار ظاهرة عمل الأطفال في الشوارع، وخاصة إذا ارتبط ذلك بانخفاض المستوى التعليمي وتوافر الأعمال التي يقوم بها الأطفال، وقد أثبت أحد التقارير (مصر– تقرير التنمية البشرية، 2004: 30) أن (16,7%) من سكان مصريعيشون تحت خط الفقر بما يعادل (11,3) مليون نسمة. وفي دراسة أخرى تبين أن الفقر يزداد في الأسر التي ترعاها النساء بالكامل، وتنفرد فيها بتحمل العبء، وقد وصلت نسبتها إلى (ما بين 16% إلى 22%) من إجمالي الأسر المعيشية، وأن تلك الأسر تتركز في الشرائح السكانية الأكثر فقراً (المجلس القومي للأمومة والطفولة، 1996: 47). وتشير نتائج بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى أن تفشي الجريمة، وانتشار السلوكيات الانحرافية في الأماكن المتردية والفقيرة، يرجع إلى العوامل الإيكولوجية في هذه المناطق؛ الأمر الذي يجعل المرور فيها غاية في الصعوبة، وخاصة في أثناء الليل؛ الذي يعد مجالاً

زمنياً مهيِّئاً لارتكاب الجرائم والانحرافات السلوكية وممارستها مثل: تعاطي المخدرات والخمور والسرقة والممارسات الجنسية الشاذة حيث تفتقر هذه المناطق للحماية الأمنية الكافية. وفي دراسة أخرى(Fergany, 1994, 69) – أجريت على أحد الأحياء التي تتسم بانخفاض المستوى الاقتصادي الاجتماعي – ارتفعت النسبة إلى (29%)، ومن ثمّ قد تدفع تلك الأسر بالأبناء إلى الشارع لكي يتولى إعالتهم. ويشير البعض الآخر إلى أن أطفال الشوارع في مصر لديهم احتياجات منها: التعليم والمهنة والحصول على عمل يرتزقون منه لإعاشتهم وإعاشة عائلاتهم في حالة الرجوع إليهم.

وتظهر البحوث التي أجريت على أطفال الشوارع في مصر تعدد العوامل التي تؤدي إلى ظهور المشكلة وتناميها، وعوامل أخرى اجتماعية نفسية لها صلة بالمحيط الاجتماعي وشخصية الطفل مثل: البحث عن الإثارة، كما كشف تقييم سريع لوضع أطفال الشوارع في القاهرة والإسكندرية بمصر بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الغذاء العالمي أن نحو (66%) من أطفال الشوارع الذين شملهم الاستطلاع يتناولون عقاقير خطرة، وأن (80%) منهم معرضون لخطر العنف البدني من جانب مستخدميهم والمجتمع، وحتى أقرانهم، وأن (70%) منهم كانوا قد تسربوا من المدرسة، بينما لم يلتحق الباقون – أصلاً – بالمدرسة (مركز الأخبار، 2005)، وهناك ما يعرف بقانون "الزعيم" الذي يحكم أطفال الشوارع (محمد النعماني، 2006). كما كشفت دراسة أجريت من قِبل منظمة (رادبارن) (محمد النعماني، 2006) عن وجود دوافع مختلفة لتسرب الأطفال والالتحاق بالعمل، أهمها: الفقر والنقص في المدارس القريبة والرسوب المتكرر وعدم القدرة على الجمع بين التعليم والعمل. كما تؤكد العديد من البحوث والدراسات السابقة أن من أهم أسباب المشكلة: ارتفاع عدد أفراد الأسر، وضعف التعليم، وغياب الدور المؤثر للأب في الأسرة وافتراق الأسرة بسبب الطلاق؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار الباعة والمتسولين من الأطفال في الشوارع. وتشير بعض الدراسات والبحوث السابقة إلى أن ثمة علاقة وثيقة الصلة بين واقع مشكلة أطفال الشوارع وتعرضهم للانحراف في مصر وبين المظاهر والمتغيرات المختلفة الموجودة في المجتمع عامة، وفي الأسرة المصرية خاصة، كما يعكس هذا الوجود أنماطاً من الثقافة الخاصة بالطفل وأشكالاً من العلاقات الاجتماعية وصوراً من التفاعل مع

المجتمع بطريقة تحفظ استمراره في البقاء (ثريا عبد الجواد، 1999)؛ الأمرالذي يؤكد أهمية التنشئة الاجتماعية والظروف المعيشية للأسرة وارتباطها بمشكلة أطفال الشوارع.

المحور الثاني – خصائص أطفال الشوارع وسلوكياتهم: تؤكد العديد من الدراسات الميدانية المتعلقة بهؤلاء الأطفال أن (96%) منهم يتسكعون ويمارسون العنف بأسلوب معين، وأن معظمهم يشتركون في سمات جسمانية، وأن نسبة (98%) منهم يسيرون حفاة الأقدام، وأن (59%) من بينهم ينامون في الليل أسفل "الكباري" والأماكن المهجورة. (منتدى حمامة، 2007) في الوقت الذي تشير فيه بعض الدراسات إلى تعرض الأطفال لرفض المجتمع؛ لكونهم أطفالاً غير مرغوب فيهم في مناطق معينة وبسبب مظهرهم وسلوكهم (أخبار الوطن، 2005).

وهناك دراسات أخرى تؤكد أن مشاهدة الأطفال للعنف والتعرض له بشكل دائم ومستمر يؤدي تأثيراً سلبياً عليهم؛ لأنهم يتعلمون مما يرونه من أحداث في الحياة اليومية حيث يشاهدون العنف، ويتعلمون أنه الأسلوب المقبول لحل الصراع، وفرصهم أقل في تعلم أساليب بديلة لحل النزاعات وتسويتها. ويؤكد البعض (عبلة البدري، 2009) تغير أشكال أطفال الشوارع وأعمارهم؛ حيث قل معدل متوسط أعمارهم عن التسعينيات فكانوا من (12– 14عاماً) ليصبحوا الآن (7– 9 سنوات)، ومن الوارد أن نرى طفل شوارع عمره (5 سنوات) بصحبة أخيه. كما أن مظهر بعض أطفال الشوارع لا يدل على طبيعتهم ولا نجدهم متسخين –كالعادة–، بل نظفاء ويرتدون ملابس جيدة، والسبب أنهم يعملون في تجارة المخدرات، فيظهرون بمظهر لا يلفت انتباه الشرطة إليهم.

المحور الثالث – العنف وإساءة معاملة أطفال الشوارع: تؤكد بعض البحوث والدراسات السابقة (Jill, 1981: 183) وجود تزايد واضح لمعاناة الأطفال بعامة وأطفال الشوارع بخاصة لجميع أشكال الإساءة والإهمال وعدم الاحتواء، الأمر الذي يؤدي بالطفل إلى تحديد مفهومه لذاته وتصنيف التجارب والوقائع والأشخاص الآخرين وتأويلها بطريقة ذات معنى، كما يحدد نظرته للوجود، ومن ثَمَّ يتشكل الخوف والعنف خلال الطفولة ويترسخ طوال الحياة. وينتج من أساليب التعامل والتنشئة حيث التأثيم والتوبيخ والانتقاد، فيعيد الهدر إنتاج ذاته حيث يرتبط الهدر الاجتماعي بالهدر الذاتي (مصطفى حجازي، 2005، 274، 275). وتؤكد بعض

الدراسات الاجتماعية (منظمة الأمم المتحدة "اليونيسيف"، 2006: 52)؛ أن (75%) من الأطفال يتجهون إلى الشوارع بعد هروبهم من أسرهم بسبب القسوة وسوء المعاملة والتفكك الأسري بين الأبوين وإساءة معاملة أطفال الشوارع في المؤسسات الأمنية وخاصة الشرطة؛ إذ يتعرضون للاستغلال والضرر المادي والإيذاء البدني من خلال ممارسة الضرب ومختلف سُبل الإكراه والاحتجاز غير المشروع والإضرار بالطفل وتعمد إهانته معنوياً. وفي هذا الإطار يمكن القول: إن الحراس في قسم الشرطة يسبون الأطفال ويضربونهم – أحياناً –، كما تقبض السلطات على أطفال الشوارع، وغالباً ما تحبسهم مع الكبار في أقسام الشرطة. ويعامل أطفال الشوارع كمتشردين ويرسلون إلى أماكنهم الأصلية في وسيلة نقل واحدة مع الكبار. فضلاً عن الاستغلال والإساءة الجنسية والجسدية لهم؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى وقوع أطفال الشوارع في تجارة الجنس، وربما يعزى ذلك إلى عدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية من قِبل مرتكبيها أو الوسطاء (سميرة الخولي، 2007)؛ حيث يستغلون في البغاء والصور الإباحية بغوايتهم لممارسة الرذيلة، وتقول دراسة قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط إن أطفال الشوارع في مصر يواجهون مشكلات وأخطاراً كثيرة، من بينها العنف الذي يمثل الجانب الأكبر من حياتهم اليومية سواء العنف بين مجموعات الأطفال صغيري السن، أو العنف من المجتمع المحيط بهم، أو العنف في أثناء العمل (أخبار الوطن، 2005).

إن تجاهل الكثير من البحوث والدراسات السابقة، ارتباط مجموعة العوامل الخارجية ببعض العوامل الداخلية والخاصة بعملية التطور التاريخي لبلدان العالم الثالث – ومنها مصر – في علاقتها بمنظومة الرأسمالية العالمية، التي أفرزت ما يمكن أن نطلق عليه النمو المشوه؛ الذي أسهم في تنامي مشكلة أطفال الشوارع أو ما يمكن أن نسميهم بالمشردين الجدد (Kate, 2000). ويتحدد موقفنا من الدراسات والبحوث السابقة من واقع إمكانية طرح مشكلة أطفال الشوارع بعناصرها المختلفة ومكوناتها المتعددة وبالكيفية التالية:

– فيما يتعلق بإشكالية موضوع البحث؛ افتقرت العديد من البحوث والدراسات السابقة إلى تناول مشكلة أطفال الشوارع من منظورات مختلفة ورصدت عنفهم وانحرافهم بمعزل عن السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه هؤلاء

الأطفال، وتجاهلت إساءة معاملة هؤلاء الأطفال في مختلف مجالات الحياة، والافتقار لدراستهم بشكل شمولي من حيث واقعهم وخصائصهم واحتياجاتهم وطموحاتهم والأسباب المختلفة التي أدت إلى وجودهم في الشوارع بصفة دائمة ومستمرة.

– فيما يتعلق بمصادر جمع البيانات؛ اعتمد بحثنا الراهن على العديد من المصادر الأجنبية والعربية والبيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة ببحثنا وخاصة المتوفر منها، إلى جانب معطيات العمل الميداني من واقع البحوث والدراسات السابقة.

– فيما يتعلق بتساؤلات البحث؛ ركزت العديد من البحوث والدراسات السابقة المعنية بأطفال الشوارع على أسباب المشكلة وأرجعتها إلى تجليات وعوامل مجتمعية تارة، وأيديولوجية تارة أخرى، وفردية تارة ثالثة.. إلخ.

– فيما يتعلق بمفاهيم البحث؛ تناولت البحوث والدراسات السابقة والمؤلفات العلمية مفهوم أطفال الشوارع؛ الأمر الذي أفادنا في تحديد مفاهيم بحثها وصياغتها.

– فيما يتعلق بالإجراءات المنهجية للبحث؛ بالنسبة لنوع البحث ومنهجه؛ فالبحث يستهدف رصد حجم أطفال الشوارع وخصائصهم في مصر وتحديدها بشكل دقيق من واقع البيانات المتاحة والحقائق التي جمعت، وصنفت، وفسرت، وحللت تحليلاً متعمقاً وشاملاً، ومن ثم استخلصت الاستنتاجات المختلفة الخاصة بالمعوقات وأساليب المواجهة والحلول المطروحة والتوصيات اللازمة. أما منهج البحث، فقد اعتمدت الباحثة على أكثر من منهج كالمنهج الوصفي التفسيري التحليلي باعتباره يتجه نحو الوصف الكمي والكيفي للظواهر المختلفة بالصورة التي هي عليها في المجتمع لتعرف تركيبها وخصائصها (عبد الباسط حسن، 1976: 209) والمدخل التكاملي بوصفه يستند إلى نموذج تصوري يقوم على النظرة الكلية لمشكلة البحث، كما يعطي رؤية صادقة وشاملة بحثها في النقاط التي ركزت عليها، ومن ثمّ تحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، والمنهج التاريخي؛ الذي أفاد الباحثة في تتبع الأوضاع التي مرت بها مشكلة البحث إلى أن وصلت لأحوالها الراهنة، أما عن أدوات البحث؛ فهي تتحدد في البحث المكتبي والوثائقي والوصف على مدى طويل بقصد دراسة العوامل والظروف التي تؤثر في مشكلة البحث،

إضافة إلى العمليات العقلية كالاستنباط والاستقراء بهدف الوصول إلى المعرفة الصادقة الخاصة بموضوع البحث (سمير نعيم، 2003: 43) وتفسيراته الكيفية للمتغيرات المختلفة، في حين استخدمت العديد من البحوث والدراسات السابقة مناهج وأدوات عدة كالمنهج الوصفي والمنهج الإثنوجرافي والمنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التجريبي وما يتضمنه من قواعد ومبادئ عامة يسترشد بها لفهم الموضوع البحثي، فضلاً عن تحديد الإجراءات العلمية: كالملاحظة الدقيقة وكيفية تسجيلها، والاستبانة، والمقابلة المفتوحة والمغلقة ودراسة الحالة، والملاحظة، وبطاقة السلوك اليومي، واختبار التوافق النفسي، واختبار الذكاء المصور.

(3) **مفاهيم البحث:** تُعد المفاهيم إحدى مفردات اللغة العلمية لأي من مجالات البحث العلمي، ومن بينها المفاهيم التالية:

(أ) **مفهوم أطفال الشوارع:** استخدم هذا المصطلح في النصف الثاني من الثمانينيات (محمد منير صفي الدين، 1994)، وعلى الرغم من شيوعه، فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف محدد له ومتفق عليه. وعلى الرغم من حداثة المفهوم، وكثرة استخدامه، فإنني لا أميل إلى استخدامه؛ لأن الشوارع لا تنجب أطفالاً بقدر ما تجذبهم إليها. وتستقطبهم دون غيرهم حيث لفظتهم أسرهم، فضاقوا بها، وضاقت بهم، وهناك آخرون سولت لهم أنفسهم وتطلعاتهم إلى الحرية أن يبحثوا عنها في الشوارع، فضلاً عن هؤلاء الذين رغبوا في تقليد أقرانهم نتيجة لمحاكاة الغير لهم بأنهم يتمتعون بوجودهم في الشوارع بالحرية والانطلاق نتيجة لانتفاء الرقابة والضغوط بكل أشكالها، والانفلات من جميع القيود والرقابة والتوجيه .. إلخ. ومن ثم يجب التفرقة بين مفهومين أساسيين:

1 – **الأطفال في الشوارع:** وهي فئة تعمل طوال اليوم وتعود إلى أسرتها منهكة، ولا يكون هناك مجال لرابطة بين الطفل وأسرته أو رعايته (محمد جمال الدين عبد المتعال، 2000: 129). معنى هذا؛ أن هؤلاء يعودون إلى أسرهم من الناحية الشكلية ولا يوجد بينهم وبين أسرهم علاقة طبيعية.

2 – **أطفال الشوارع:** وهم أقل استقراراً في عملهم، ولا يقومون بأعمال شاقة مثل الأطفال العاملين، فقد تحرروا من الروابط الأسرية وهربوا نتيجة لأسباب متعددة (سامي عصر، 2000: 156). معنى هذا أن أطفال الشوارع يقومون بأعمال

هامشية بهدف الحصول على ربح ولو بسيطاً يضمن لهم بقاءهم الفيزيقي. ولا يقتصر تعريف أطفال الشوارع على عمالة الأطفال فقط، بل إنه يوجد – أيضاً – جماعة من الأطفال في الشوارع بهدف اللعب والتسلية وما إلى ذلك.

ويذهب بعض العاملين في حقل رعاية الطفولة إلى التمييز بين فئتين من أطفال الشوارع، **الأولى**: الأطفال الذين يعيشون في الشارع Children Living on the street؛ أي الذين يتصف وجودهم في الشارع بالاستمرارية (أحمد صديق، 1995، 9)، **والثانية**: الأطفال الذين يعيشون على الشارع، Children living off the street؛ أي الذين يمارسون مهناً هامشية في الشارع، ولكنهم في الوقت نفسه على اتصال بأسرهم ويقضون جزءاً من اليوم في سكن يجمعهم مع الأسرة. كما أن طفل الشارع (سامي عصر، 2000: 56–60) هو كل طفل اعتبر الشارع المكان المعتاد للسكن أو العمل أو الاثنين معاً، دون عناية أو إشراف من شخص راشد مسؤول نتيجة لسلبيات التنشئة الاجتماعية ولغياب الوعي من جميع مؤسساتها. إضافة إلى أنه هو ذلك الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية كنتاج لواقع اجتماعي – اقتصادي تعايشه الأسرة في إطار نظام اجتماعي أشمل دفع به إلى واقع آخر يمارس فيه أنواعاً من النشاطات لإشباع حاجاته من أجل البقاء مما قد يعرضه للمساءلة القانونية بهدف حفظ النظام العام (ثريا عبد الجواد ، 1999، 23). وإن كانت معظم تعريفات أطفال الشوارع تهتم بوضع حدود المشكلة من خلال وصف هؤلاء الأطفال أو تصنيفهم أو فئاتهم، إلا أن الشائع جمع التعريفات بين ثلاثة محددات، هي: مكان الإقامة وهو الشارع، واعتماد الطفل على الشارع مصدراً للدخل والبقاء والعمل، وعدم وجود مصدر للحماية أو الرعاية أو الرقابة سواء من أفراد أو مؤسسات.

وتأتي التعريفات المختلفة لتركز على هذا المحدد أو ذاك، وذلك وفقاً للتعريفات والتصنيفات التالية:

يؤكد تعريف منظمة اليونيسيف (Unicef,1989,4,5) أن الأطفال في الشوارع هم الذين يعملون طوال النهار في الشارع، ثم يعودون إلى أسرهم ليلاً للمبيت، وهم الذين تنقطع علاقاتهم مع أسرهم أوهم من ليس لهم أسر – بالأساس –، في حين يصنف تعريف منظمة الصحة العالمية (World Health Organization,) أطفال الشوارع إلى التقسيمات التالية: **الأول**؛ الأطفال الذين يعيشون في الشارع ولا

يشغلهم سوى البقاء والمأوى. **والثاني**؛ الأطفال المنفصلون عن أسرهم، بغض النظر عن أماكن إقامتهم في الشوارع، أو في أماكن الإيواء. **والثالث**؛ الأطفال الذين تضطرهم ظروف أسرهم إلى قضاء بعض الأيام في الشوارع. **والرابع**؛ الأطفال الذين يعيشون في الملاجئ ومعرضون لأن يصبحوا بلا مأوى.

وقد أولت هيئة الأمم المتحدة مشكلة أطفال الشوارع اهتماماً بالغاً؛ مما أعطاها بعداً دولياً في التركيز عليها؛ حيث عرفت طفل الشوارع بأنه أي طفل ذكراً كان أم أنثى يجد في الشارع مأوى له يعتمد عليه في سكنه ومأكله ومشربه من دون رقيب أو إشراف من شخص مسؤول (عادل عامر، 2007). ويستخدم مصطلح أطفال الشوارع للإشارة إلى الأطفال الذين يعيشون في شوارع المدينة والمحرومين من الرعاية والحماية الأسرية (منتدى حوارات الفاخرية، 2006). واستبعدهم النظام الاقتصادي – الاجتماعي بكل مؤسساته. وهكذا انخرط الصغار المستبعدون في عالمهم الجديد المستقل عن عالم الكبار التقليدي، وفي علاقات مع عوالم الكبار المهمشين مثلهم. وتصعب المصالحة بين العالمين، أو إعادة الاندماج ما دام العالم الجديد يحقق للطفل حاجاته التي يفتقدها في العالم التقليدي. وفي كثير من الأحيان تكون المفاضلة – إن كان ثمة مفاضلة – بين ما هو سيئ وما هو أسوأ لترجح – في النهاية – كفة البقاء في الشارع.

وعلى الرغم من شيوع مصطلح أطفال الشوارع، فإنه لا يوجد حتى تعريف محدد ومتفق عليه لطفل الشارع من قِبل جميع التخصصات المعنية بالطفل.. ومن ثم نورد بعضاً منها على النحو التالي:

1 – **التعريف القانوني لمفهوم أطفال الشوارع**: عادة ما يتم التعامل مع مفهوم أطفال الشوارع بصورة قانونية تحت مسميات وردت في قوانين الأحداث مثل "التشرد" أو "التسول" أو "التعرض للانحراف". وكان القانون المصري رقم (2) لسنة 1908 يسمي هؤلاء الأطفال "بالمتشردين الأحداث". ثم أعقبه القانون رقم (124) لسنة 1949؛ ووصفهم بالأحداث المشردين. وجاء قانون الأحداث رقم (31) لسنة 1974، فألغى هذا الوصف وأطلق عليهم "الأطفال ذوي الخطورة الاجتماعية" (أشواق صفي الدين، 2007: 2) . ثمّ جاء القانون رقم (110) لسنة 1980، والقانون رقم (195) لسنة 1938، وأخيراً القانون رقم (12) لسنة 1996(عماد صيام، 1996: 103، 104). ولكن أطفال الشوارع – الآن – صنفوا تحت اسم "المعرضون للانحراف"، وذلك انسجاماً مع القانون رقم (12) لسنة 1996 للطفل المصري، الذي

عرفهم بـ"من هم تحت سن 18 سنة ويزاولون مهنة التسول أو البيع أو التسكع في الطرقات بغرض جمع النقود، أو من يقومون بجمع القمامة أو يشتركون في أعمال غير أخلاقية، أو من ليس لديهم مأوى دائم يعيشون فيه، أو من هم على صلة بمشبوهين وليس لديهم مورد رزق قانوني يعيشون عليه". ويقصد القانون بـ"طفل الشارع" الطفل الذي يظل فترات طويلة من اليوم في الشارع يزاول أعمالاً هامشية، وإذا حلّ الليل بات في مأوى غير محدد أومنتظم يلجأ إليه يومياً. معنى هذا أن "أطفال الشوارع" في رؤية القانون؛ هم الأطفال المهيؤون لارتكاب جرائم، والمعرضون للانحراف أو الخطر نتيجة لحرمانهم من الحقوق الإنسانية وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

2 – **التعريف الاجتماعي لمفهوم أطفال الشوارع:** هم الأطفال المحرومون من حقوقهم الإنسانية وإشباع حاجاتهم الأساسية المرتبطة بمراحلهم العمرية المختلفة، وهم نتاج لواقع اجتماعي اقتصادي تعيشه الأسر، في إطار ظروف اجتماعية أشمل، دفعت بالطفل دون اختيار حقيقي منه إلى الشارع كمأوى بديل معظم الوقت أو كله بعيداً عن رعاية أسرته وحمايتها، يمارس فيه أنواعاً من الأنشطة لإشباع حاجاته من أجل البقاء؛ مما يعرضه للخطر وللاستغلال والحرمان من الحصول على حقوقه المجتمعية، وقد يعرضه للمساءلة القانونية بهدف حفظ النظام العام (Witting; Wright, and Kandinsky, 1997, 10)، كما ركز آخرون (شهيدة الباز، 2004: 3) على معيار "الخطورة" التي يتعرض لها الطفل بسبب وجوده في الشارع دون رقابة أو حماية من الأسرة. ويرى آخرون (محمد سكيكر، 2007: 1–3) أن المقصود بأطفال الشوارع فئة من الأطفال في خطر ومعرضة للانحراف؛ وذلك بسبب الحياة غير المستقرة التي يعيشونها بلا مأوى، ويفتقد فيها الطفل القدوة والحنان والرعاية الأسرية التي تجعله يحس بالأمن والاستقرار. ويشير تعريف الأمم المتحدة (United Nations, 1986, 24). إلى طفل الشارع بأنه "أي طفل ذكراً كان أو أنثى" اتخذ من الشارع مأوى ومقراً لإقامته ومصدراً لكسب معيشته، حيث يفتقر إلى الإشراف والعناية من قِبل الأشخاص الكبار المسؤولين عنه. وفي تعريف آخر (Lusk 1989, 289)؛ يميز بين نوعين من أطفال الشوارع، **النوع الأول:** الأطفال الذين يعتمدون على الشارع اعتماداً جزئياً، فيزاولون في الشارع أعمالاً هامشية، ومن الممكن أن يبيتوا فيه بعض الأيام، ولكن علاقتهم بأسرهم لم تنقطع، **والنوع الثاني:** الأطفال الذين يعتمدون على الشارع اعتماداً كلياً، ويتخذونه مأوى لهم،

ويعملون ويقيمون فيه بصورة دائمة، وعلاقتهم بأسرهم مقطوعة، إما بسبب هروبهم من أسرهم، وإما بسبب فقدانهم لها، أو تفككها، وهؤلاء الأطفال يصنفون إلى: أطفال لهم علاقة بأسرهم ويعودون إليها للمبيت يومياً، وأطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم؛ إذ يذهبون إليها كل حين وآخر، وأطفال ليس لهم علاقة بأسرهم؛ إما للفقد بالموت، وإما بالطلاق، وإما بالهجر.

واستناداً لما تقدم، فإننا نميل إلى الاتفاق مع ما ذهب إليه البعض بأنهم هامشيون؛ إذ تتفق أوضاعهم وظروفهم وأنشطتهم مع الفئات الهامشية وتربطهم علاقة قلقة بسوق العمل، فيقومون بأعمال عرضية مقابل أجور منخفضة، وأعمال دونية غير ماهرة، ولا يحصلون في ظلها على الرعاية والحماية الاجتماعية (عزة كريم، 1997: 14).

3 – **التعريف في حقل رعاية الطفولة لمفهوم أطفال الشوارع:** هم الأطفال العاملون حتى ولو كانوا في مؤسسات صغيرة، أو في مزارع، أو محاجر؛ إذ يتعرضون للحرمان وظروف العمل القاسية (المجلس الفلسطيني الأعلى للطفولة، 1998: 82).

(ب) مفهوم العنف violence: عرف العنف لغوياً بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق وأعنف الشيء أي آخذه بشدة، والتعنيف هو التقريع واللوم، وعرف في العلوم الاجتماعية بأنه "استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (أمان، 2008). والعنف هو تعبيرعن القوة الجسدية التي تصدر ضد النفس أو أي شخص آخر بصورة متعمدة، أو إرغام الفرد على إيقاف هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى (عدنان الصالحي، ب. ت)، ولا يقتصر ذلك على العنف البدني فحسب. وكتب "جيمس جيلجان" (James Gillian) قائلاً: إن الأشخاص يتجهون إلى العنف وسيلة لدفع الخزي أو الشعور بالذل والإهانة (James, 1996). والعنف يعني كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين جسدياً أو نفسياً. فالسخرية والاستهزاء من الفرد، وفرض الآراء بالقوة، وإسماع الكلمات البذيئة جميعها أشكال مختلفة للعنف الممارس من جماعة أو فرد ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً. والعنف سلوك مكتسب يتعلمه الفرد خلال أطوار التنشئة الاجتماعية؛ فالأفراد الذين يكونون ضحية له في صغرهم، يمارسونه على أفراد أسرهم في

المستقبل (شبكة النبأ المعلوماتية، 2010). والعنف هو استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع، ومن شأنه التأثير على إرادة الفرد. ومن هذا الضغط والقوة تنشأ الفوضى، فلا يعترف الناس بشرعية الواجبات ما دامت الحقوق غير معترف بها؛ فتنتشر العلاقات العدائية في المجتمع، وتنشأ مجموعات أو تكتلات تتفق على صيغة تفرض بها إرادتها على الأفراد والجماعات الأخرى، فينصب عنفها على الأفراد، أو على الممتلكات قصد إخضاع السلطة أو الجماعات الأخرى، وقد تتطور وتطغى فتصبح إرهاباً.(المركز الثقافي لحقوق الإنسان، 2007). ويعاني الأطفال العنف في البيت، وداخل أسرهم، ومن أطفال آخرين، وقد يفضي العنف ضد الأطفال إلى الموت. ولكن العنف النفسي – في أغلب الأحيان – لا يترك علامات مرئية. ومع ذلك؛ فإنه يمثل إحدى أخطر المشكلات المؤثرة على أطفال اليوم.

(ج) مفهوم الانحراف: هو كل خروج عن السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليه في مجتمع معين وإن لم يرد نص تجريمي بصدده أو عقاب (مصطفى العوجي، 1985: 23).

(د) مفهوم إساءة معاملة الطفل: تعددت تعريفات الإساءة وتنوعت؛ لأنها مبنية على عدة عوامل: كطبيعة الفعل والسلوك نفسه، وشكله، ودرجته، وتكراره، وتأثيراته المختلفة على الضحية. ويعرف جيل Gill سوء معاملة الطفل بأنه أي فعل يحرم الطفل من حقوقه وإمكانياته الجسمية والنفسية، [ويشير قاموس وبستر إلى أن من بين معاني إساءة معاملة الأطفال الإهمال وممارسة القوة الجسدية (مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، 2004).

وتعرف الإساءة الجنسية للطفل بأنها اشتراك أي طفل في أنشطة ذات طبيعة جنسية لا يقبلها.

(هـ) مفهوم الجريمة Crime: الجريمة في أساسها مفهوم قانوني يقصد به ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاءً على ارتكابه.

*** التطور التاريخي لعناية المشرع المصري بمشكلة أطفال الشوارع:**

عُني المشرع المصري بأطفال الشوارع عناية ملحوظة، ومن مظاهرها التشريعات التالية:

عرف القانون (رقم 2 لسنة 1908) الصغير المعرض للانحراف بأنه الطفل دون الخامسة عشرة إذا تسول في الطريق العام، أو المحال العمومية، أو ليس له محل

إقامة مستقر ولا وسيلة للعيش، أو كان أبواه متوفيين أو محبوسين، أو كان سيئ السلوك، ومارقاً ممن له السلطة عليه. وجعل هذا القانون تدبير الإدخال في مدرسة إصلاحية أو محل آخر شبيه بها مُعين من قِبل الحكومة هو التدبير الوحيد الذي كان يصح اتخاذه ضد الطفل المشرد في أحد الظروف المذكورة، ويخلى سبيله إذا بلغ الثامنة عشرة فوراً (البشري الشوربجي، 2003: 31، 32). وصدر الأمر العسكري (رقم 476 لسنة 1944) لمواجهة ظروف الحرب العالمية الثانية وأثرها في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال، برفع سن التعرض للانحراف إلى الثامنة عشرة وبسط على أصحاب هذه المرحلة العمرية حماية أوفى بتدابير علاجية لتأهيلهم اجتماعياً، وأضاف إلى صور التشرد التي حددها القانون (رقم 2 لسنة 1908) ما يلي: (جمع أعقاب السجائر، بيع السلع التافهة، عرض الألعاب البهلوانية بقصد التسول، والاشتغال بالدعارة أو القمار، ومخالطة المشردين والأشخاص ذوي السيرة السيئة). وألغي هذا الأمر في أعقاب الحرب، فعاد العمل مرة ثانية بالقانون (رقم 2 لسنة 1908) (البشري الشوربجي، 2003: 29). كما صدر القانون (رقم 124 لسنة 1949) بشأن الأحداث المشردين، والمعدل بالقانون (رقم 8 لسنة 1963)، وتناول المفهوم بما يتسق مع مبادئ الدفاع الاجتماعي، فاعتبر الحدث مشرداً إذا لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة، ووجد في إحدى حالات التسول والدعارة أو الفسق، أو إفساد الأخلاق، أو القمار، أو التشرد، أو سوء السلوك ... إلخ (إمام حسانين، 2003: 52، 53). ونص القانون على إنذار متولي أمر الحدث بمراقبة حسن سيره والتظلم من هذا الإنذار، كما نص على عقوبة تقع على متولي الأمر إذا أهمل رقابة الحدث، وعلى جرائم تعريض الأحداث للتشرد أو إعدادهم لارتكاب جناية أو جنحة (البشري الشوربجي، 2003: 33). وأحدث القانون (رقم 31 لسنة 1974) بشأن الأحداث تنظيماً جديداً شاملاً لمسائل محاكمة الأحداث ومعاقبتهم بديلاً عما سبقه، معتبراً الحدث من لم تجاوز سنه ثماني عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة، أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف، واستبعد هذا القانون وصف التشرد والإجرام عن أفعال الأحداث، وألغى لفظ "المجرمون الأحداث والأحداث المشردون" من قانون العقوبات والتشريعات السابقة، واستبدل بذلك وصف الخطورة الاجتماعية وحالات التعرض للانحراف، وألغى عبارة "إصلاحية الأحداث"، وأتى بتدابير محددة ومتعددة لرعايتهم اجتماعياً وتقويمهم (أحمد وهدان، 1994: 14).

وجمع قانون الطفل (رقم 12 لسنة 1996)؛ لأول مرة بياناً وافياً ومتطوراً ومتسقاً مع ما أوجبته الشرائع السماوية والوثائق الدولية والدستور الوطني والتشريعات السابقة بين الاهتمام بأمر الطفل، وتأكيد حقوقه ورعايته ورعاية الأم العاملة والطفل العامل والطفل المعوق، مع إرساء قواعد خاصة موضوعية وإجرائية لنظام المعاملة الجنائية للطفل (البشري الشوربجي، 2003: 34).

ولاشك أن عناية التشريع المصري بإنصاف الطفل ما هو إلا دليل على المزيد من الرعاية له ولحقوقه حتى في موقف الاتهام بارتكاب جرائم أو انحراف. ويتضح من استقراء أحكام المعاملة الجنائية للطفل في القانون(رقم 12 لسنة 1996) أن المشرع حرص على تطبيق المعاملة العقابية للطفل كلما أمكن، وذلك بتوسيع دائرة التدابير الوقائية والإصلاحية، وتجريم كل عدوان على حق الطفل في تلقي الرقابة والحفظ والإصلاح، ومعاقبة من يخل بهذا الحق عمداً أو إهمالاً، والتخفيف عن الأطفال في الظروف الصعبة، كما قصر القانون نطاق المسؤولية العقابية على السنوات الثلاث الأخيرة من حداثة الطفل (بعد إتمامه السنة الخامسة عشرة). وأولى قانون الطفل "أطفال الشوارع" عناية خاصة؛ فأدرجهم ضمن " الأطفال المعرضين للانحراف " الذين يستحقون تدابير الرعاية الاجتماعية أياً كان عمرهم وحتى بلوغ الثامنة عشرة، معتبراً أنهم من ضحايا الظروف الصعبة وليسوا من الجناة.

خامساً – حجم مشكلة أطفال الشوارع:

أثبتت الإحصاءات العالمية أن هناك من (100–150مليون) طفل يهيمون في الشوارع (رميساء خلابي، 2009) وهناك إحصاء آخر يقدرعدد أطفال الشوارع في المدن المصرية بين (600 ألف – مليون) طفل (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، راشيل بونهام كارتر، 2007). وهناك إحصاء ثالث يؤكد أن عدد أطفال الشوارع في مصر وصل إلى (3 ملايين) طفل؛ الأمر الذي يؤكد تضارب تلك الإحصاءات وصعوبة معرفة الحجم الفعلي لأطفال الشوارع في المجتمع المصري نظراً لصعوبة حصر هؤلاء الأطفال وأماكن وجودهم وانتقالهم وترددهم بين أكثر من مكان. وفي إحصائية صدرت عن المجلس العربي للطفولة والتنمية عن حجم هذه الظاهرة في العالم العربي بينت أن عددهم يراوح بين (7–10 ملايين) طفل عربي في الشارع، وعلى الرغم من أنه لا توجد في دول الخليج العربي إحصاءات دقيقة تبين حجمها واتجاهاتها، فإننا بدأنا نلاحظ زيادة في حجمها في المدن الرئيسة في

السعودية (فيصل الشمري، 1421هـ). وعلى الرغم من أن هناك العديد من المجتمعات العربية ما زالت ترفض الاعتراف بوجود مشكلة أطفال الشوارع، فإن برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) يقدرعدد أطفال شوارع المجتمع العربي بين (7–10 ملايين) طفل. وفي السودان (37 ألف) طفل، وفي المغرب (34 ألف) طفل، وفي اليمن (7 آلاف) طفل، وفي لبنان ما يقرب من (3500) طفل، وفي مصر (93 ألف) طفل. وتشير التقديرات العالمية إلى وجود ما يزيد على (100 مليون) طفل في شوارع العالم؛ إذ يتركز أكثر من (40 مليوناً) منهم في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، وهناك ما بين (25–30 مليون) طفل في آسيا، وأكثر من (10 ملايين) طفل منهم في إفريقيا، ويوجد ما بين (20–25 مليون) طفل موزعين على باقي شوارع قارات العالم.

وحقيقة لم يتوافر في مصر بيانات، أو إحصاءات، أو مسوح، أو دراسات ميدانية تحدد حجم مشكلة أطفال الشوارع ما عدا التقديرات التي تفيد بزيادة الأعداد في العقود الثلاثة الأخيرة، وأنها أصبحت ظاهرة تعدت القاهرة والإسكندرية إلى المدن الكبرى الأخرى في الدلتا والصعيد، وأن محافظة أسيوط – بصفة خاصة – بها 3000 حالة (محمد عبدالمتعال، 1999)، في حين يؤكد البعض الآخر (عبلة البدري، 1999)؛ أنه في 1991 بلغ عدد المترددين على بعض مراكز رعاية "أطفال الشوارع" النهارية (300 طفل)، في حين وصل إلى (3000 طفل) عام 1998؛ معنى هذا أنه في أقل من عشر سنوات زاد حجم أطفال الشوارع ما نسبته 10%، وهي نسبة يجب ألا يستهان بها على الإطلاق. ويعزى تضارب البيانات والإحصاءات إلى تداخل المفاهيم والتعريفات حول من هو طفل الشارع ؟!. وطبقاً لبعض التقارير (الهيئة العامة لحماية الطفل، 2005)، فقد وصل عدد أطفال الشوارع إلى (2 مليون) طفل عام 1992، وتشير تقارير الأمن العام (وزارة الداخلية، 1995/1996) إلى ارتفاع معدلات جنح تعرض الأطفال للانحراف من (4333) حالة في 1995 إلى (6526) حالة في 1996، كما تؤكد تقارير الأمن العام أن هناك تطوراً في حجم ظاهرة أطفال بلا مأوى في المجتمع المصري؛ إذ وصلت نسبتها إلى (19%) في 1998، ونحو (23%) في 1999 (وزارة الداخلية، 1997/2002: 1–4)، ويشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل (منظمة غير حكومية) إلى أن أعداد أطفال الشوارع في مصر وصل في 1999إلى (2 مليون طفل)، وهي في تزايد مستمر؛ مما يجعلهم عرضة لتبني

السلوك الإجرامي في المجتمع المصري (جريدة الوطن، 2005). وتشير إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون؛ حيث كانت أكثر الجنح هي السرقة بنسبة (56%)، والتعرض للفرار بنسبة (16,5%)، والتسول بنسبة (13,9%)، والعنف بنسبة (5,2%) والجنوح بنسبة (2,9%) (جريدة الوطن، 2005). وتناقصت في 2000؛ لتصل نسبتها إلى (20%)، ثم ارتفعت لتصل إلى (20,5%) في 2001، في حين تناقصت إلى (19,2%) في 2002 (وزارة الداخلية، 1997/2002: 1–4) ووصلت إلى (3 ملايين) في 2004، والرقم في تزايد مستمر، وربما يعزى ذلك التذبذب في حجم الظاهرة إلى العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالظروف الداخلية والمؤثرات الخارجية لواقعنا المعيش، وتشير الإحصائيات (وزارة الداخلية، 1997/2002: 5، 6) إلى أن نسبة تشرد الأطفال تزداد في العاصمة، حيث تصل إلى (36%)، ويلي ذلك بفارق كبير مدينة بورسعيد بنسبة (16,8%)، والسويس بنسبة (14,2%)، ثمّ الإسكندرية بنسبة (6,3%)، والشرقية بنسبة (5,2%)، وأسوان بنسبة (0,5%). والسبب الرئيس لتعرض أطفال الشوارع للانحراف هو مخالطة المشبوهين بنسبة (40,8%)، والتسول بنسبة (29,1%)، كما أظهرت الإحصائيات أن الغالبية العظمى من الأطفال المشردين ذكور؛ إذ وصلت نسبتهم إلى (92,5%)، في حين لم تتجاوز نسبة تشرد الإناث (7,5%) من إجمالي حالات التشرد في مصر (جريدة الأخبار 6/1/2007)؛ الأمر الذي يؤكد أننا بحاجة إلى الاهتمام بهم ورعايتهم واحتوائهم. وفيما يتعلق بحجم مشكلة الأطفال المشردين في مصر؛ فقد كشفت بيانات الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث عن ارتفاع وتزايد في معدلات قضايا التشرد، والتسول، والتعرض للانحراف المسجلة في المرحلة العمرية (7 سنوات – 18 سنة) خلال الفترة من 2004 حتى 2006؛ إذ بلغ عدد قضايا التشرد المسجلة (9436) قضية، و (12845) قضية تسول، أما قضايا التعرض للانحراف فقد بلغت (29869) قضية (وزارة الداخلية، 2006)؛ الأمر الذي لا يمكن معه الاستهانة بما يحدث لأطفالنا.

ومن الصعوبة بمكان حصر الحجم الفعلي لأطفال الشوارع أو تقديره – إحصائياً –، نظراً لاعتبارات عديدة لعلّ من أهمها: انتشار الأطفال المشردين في أماكن متعددة، ومن ثم يصعب تقدير عددهم الفعلي. وعلى الرغم من

ذلك فإن هناك بعض البيانات المتاحة عن هذه المشكلة التي يمكن اعتبارها مؤشرات عامة تسهم في فهم حجم المشكلة واتجاهاتها بصفة عامة، إذ يقدر البعض أن عدد أطفال الشوارع على مستوى مصر يصل إلى نحو (2 مليون) طفل.

ولا شك أن عدم وجود إحصاءات دقيقة عن هذه المشكلة يضفي الكثير من الغموض على تعرف حجمها، ومن ثم يشكل صعوبة في وضع البرامج اللازمة للتعامل معها.

سادساً – أسباب انتشار مشكلة أطفال الشوارع وعوامله وتجلياته:

أسهمت العديد من العوامل في تضخم مشكلة أطفال الشوارع؛ نظراً لاعتمادها على مجموعة من المكونات الاجتماعية والاقتصادية التي تضافرت معاً، وأدت إلى زيادة حدتها، ومن أهمها – على سبيل المثال لا الحصر – العوامل التالية:

1 – **العوامل المجتمعية:** لعلّ من أهمها تقصير السلطة العامة في حماية الأطفال ووقايتهم من أخطار الشوارع وجماعات إفساد الأحداث، وذلك من خلال الأسباب التالية:

(أ) **الفقر والعوز المادي:** إذ تعانيها مصر؛ حيث يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي عن ألف دولار ليصل إلى (827,76) دولار (التقرير الإحصائي السنوي – المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2001: 92)، وهو أمر لا يستهان به؛ حيث يعاني فيه المواطن المصري انخفاضاً في مستوى كل من معيشته ورفاهيته ودخله؛ الأمر الذي ينعكس بآثار سلبية على تنمية الفرد وتطويره وتلبية احتياجاته المختلفة، وتدني مستوى تقديم جميع أشكال الخدمات والرعاية. ويعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم المتغيرات الفاعلة في مشكلة أطفال الشوارع؛ لدفع الطفل إلى الشارع كسباً للعيش والحصول على دخل للأسرة أو هرباً من الظروف الاقتصادية الطاحنة لها. وينتج عن ذلك الاستقطاب أو الاستبعاد الاجتماعي لكثير من الفئات الاجتماعية الفقيرة من الحصول على حقوقها المتاحة في المجتمع. ولاشك أن أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً هم الأطفال.

(ب) نمو العشوائيات وانتشارها: وهي تمثل البؤر الأولى والأساسية المفرزة والمستقبلة لأطفال الشوارع؛ حيث يجد الطفل البيئة الخصبة لتعلم الانحراف بانضمامه إلى العصابات المنظمة إما للرزق وإما للحماية. وتعد العشوائيات أرضاً خصبة لإفراز أطفال الشوارع ووجودهم، وتتفاقم المشكلة مع الزيادة المطردة في

عدد السكان؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الكثير من الأسر وتردي أوضاعها المعيشية؛ فتصبح عاجزة عن تلبية الاحتياجات الحياتية الضرورية للأبناء.

(ج) **التسرب من التعليم:** ويمثل أحد مظاهر الخلل في العملية التعليمية، ومن أهم الثغرات الحيوية لتفاقم حدة المشكلات في النظام التعليمي. وفي هذا الإطار صرح وزير التعليم (جريدة الأهرام في 19/1/1992)؛ بأن معدل استيعاب الأطفال في سن الإلزام يراوح بين (70%–80%)، وهو ما يعني أن (20%–30%) من الأطفال في سن التعليم الابتدائي لا توجد لهم أماكن في المدارس، ويحرمون من حق التعليم، وتقدر أعداد هؤلاء الأطفال سنوياً بنحو 150 ألف طفل، إلى جانب 150 ألف طفل آخرين يتسربون من المرحلة الابتدائية قبل استكمالها، وهو ما يعني انضمام 300 ألف طفل سنوياً لجيش الأمية عبر استبعادهم خارج النظام التعليمي (هدى الناشف، 1994). وقد وصل حجم المتسربين من التعليم إلى 17 مليون نسمة وفقاً لتعداد 2006 بنسبة (27%) للفئة العمرية 10 سنوات فأكثر، وبلغت نسبة الإناث (61,6%) مقابل (38,4%) للذكور (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – تعداد 2006). وارتفعت معدلات البطالة؛ إذ وصلت إلى نحو (30%) في مصر (تقرير التنمية البشرية 2005: 213)؛ الأمر الذي أدى إلى تراكم المشكلات التعليمية خاصة بين أبناء الفئات الدنيا في المجتمع المصري، وهي الفئات التي لا تستطيع مواجهة تلك المشكلات إلا من خلال سحب أطفالهم (الذكور/ الإناث) من التعليم بمراحله المختلفة، ودفعهم إلى سوق العمل والشارع نتيجة لما يتعرضون له من مشكلات عديدة، لعلّ من أهمها ارتفاع تكاليف التعليم، وضعف القدرة الاستيعابية للمدارس، وعدم ملاءمة خطط التعليم وبرامجه لاحتياجات كل من الأسر وأطفالهم، وضعف، بل سوء العلاقة بين الطفل والمدرسة وما قد يشتمل عليه ذلك من عنف وقسوة في المعاملة. فضلاً عن إجبار التلاميذ على الدروس الخصوصية، وجميعها دونت كأسباب تفسيرية لوجود الأطفال في الشوارع (Epstein, 1996, 288-303) .. كل ذلك يجعل المدرسة تتحول من عامل جذب للطفل إلى عامل طرد له يزج به إلى الشارع. إذ وصل المعدل إلى نحو (97%) (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2002: 80)؛ نتيجة لجهل الأسرة وانعدام التواصل بينهما، وعدم إحساسها بأهمية التعليم، إلى جانب انعدام الرقابة في كل من البيت والمدرسة، وغياب القدوة، والافتقار إلى التربية السليمة، وفشل عملية التنشئة الاجتماعية وضعف وسائطها، فضلاًعن وجود ثغرات قانونية وتعليمية وتربوية في العملية التعليمية، بالإضافة إلى عدم ترغيب

الأطفال في التعليم؛ الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق النظام التعليمي في مصر لأهدافه الأساسية، وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم في المنظومة التعليمية، وإهدار قيمة التعليم – إلى حد كبير – وتفاقم حدة أزمة الإسكان وعدم توافر المسكن الملائم، (صحياً واجتماعياً ونفسياً وافتقاره للمرافق والخدمات الأساسية على المستوى الكمي والكيفي)؛ الأمر الذي أدى إلى نمو العشوائيات والأحياء المتخلفة وانتشارها ...إلخ. ومن ثمّ ارتفاع معدل التزاحم، الذي يمثل عاملاً مساعداً ومحفزاً لارتفاع معدلات المشكلات الاجتماعية أيضاً. والأمية بين الأبناء و أرباب الأسر من الفئات الاجتماعية الدنيا؛ إذ تشير النتائج الإحصائية إلى أن المتوسط العام للأمية في المجتمع المصري لأكثر من 15 سنة، تبلغ نحو (49%) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002)؛ الأمرالذي أدى إلى عدم إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة بعامة وللأبناء بخاصة، وهو الذي يجعل الوالدين يدفعان بأبنائهما إلى ممارسة أعمال التسول، أو التجارة في بعض السلع الهامشية طوال اليوم، وأحياناً أخرى يتعرض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديد من أسرهم؛ مما يجعلهم يهربون إلى الشارع، فيتعرضون لمختلف أساليب الاستغلال والعنف والانحراف وشتى أشكال الجرائم. وعدم وجود قوانين محددة وصارمة لمواجهة ضعف الرقابة أو سوء معاملة الأسرة لأطفالها بصورة حاسمة، وهو ما يُعد من أبرز الدوافع لهروب الأطفال من الأسرة، وتختلف أشكال الإساءة والإهمال (ترك عائل الأسرة للطفل بمفرده لفترات طويلة نتيجة للسفر أو الهجر أو الانشغال في العمل أو الهجرة أو المبالغة في التدليل أو التحقير.. إلخ).

2 – **عوامل أسرية**: ثمة خلل أو عدم إدراك كاف لعملية التنشئة الاجتماعية الصحيحة يؤثر سلباً على الطفل ويترك بصمات غائرة تنعكس في سماته الشخصية وسلوكياته ورؤيته والتزامه الأخلاقي والأدبي، وإذا ما فقدت القدوة داخل الأسرة اضطربت علاقة الطفل بأسرته، ووقع الطفل فريسة للإحباط والقلق لعدم تحقيق الحد المقبول من التوافق الاجتماعي، وهذا ما تكشف عنه العوامل التالية: التفكك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق؛ فطفل الشارع هو ناتج لأسر تصدعت من جراء التفكك الأسري، وارتفاع معدلات الطلاق، أو وفاة عائل الأبناء أو الخلافات والمشاحنات الأسرية سواء بين الزوجين أو الأبناء، أو الهجر أو الانفصال دون طلاق، أو السفر والهجرة... إلخ. وفي هذا الإطار يؤكد البعض (ناهد رمزي، 1995: 4)

خطر التفكك الأسري أو عدم الشعور بالأمان الأسري والاجتماعي والنفسي والاقتصادي ... إلخ، الأمر الذي يرسخ إساءة معاملة الأبناء والانحرافات السلوكية، وضعف العلاقات بين الآباء والأبناء وتعرض هؤلاء للإهمال وضعف الرعاية وانعدام رقابة الوالدين وسوء المعاملة والقسوة، وكل ذلك من أهم الأسباب الرئيسة وراء هروب الأطفال وتفضيل حياة الشارع على الحياة داخل نطاق الأسرة التي تعاني الفقر وسوء الأوضاع المعيشية وغياب التنشئة الاجتماعية السليمة داخل المسكن. وقد أفرز المجتمع الحديث – خاصة في المدن الكبرى والأحياء الصناعية والتجارية المكتظة بالسكان – ظهور أعداد كبيرة من الأطفال الذين لا يجدون لأنفسهم بيتاً دافئاً بمشاعرالأسرة المترابطة، ولا يجدون عائلاً مؤتمناً فتتعقد علاقتهم بالمجتمع، ويصبحون وبالاً على مستقبله وأمنه، كما أن الغنى وارتفاع المستوى الاقتصادي لبعض الأسر المصرية يؤدي إلى تدليل الأبناء، ومن ثم إلى ارتكابهم العديد من السلوكيات والممارسات غيرالمقبولة اجتماعياً.

3 – **عوامل تتعلق بالتعليم ودور المؤسسات التعليمية:** إن التعليم يمثل عنصراً مهماً في بيئة الطفل؛ فالنظام التعليمي هو أهم مؤسسة خارج الأسرة تقوم بتنمية قدرات الأطفال. وقد أكدت الكثير من الدراسات التي تناولت مشكلة أطفال الشوارع وجود صلة مباشرة وقوية بين مشكلات التعليم وخروج الطفل إلى الشارع؛ فالغالبية العظمى من أطفال الشوارع أميون إما بسبب التسرب من التعليم، وإما لعدم الالتحاق به من البداية. ويعتبر الفقر وعدم قدرة الأسرة على تغطية نفقات الدراسة السبب المباشر والأكثر شيوعاً لعدم التحاق الأطفال بالمدرسة أو التسرب من التعليم، كما أن الموارد الاقتصادية المحدودة للأسرة تؤثر بطريقة غير مباشرة على الأداء والطموح الدراسي للأطفال. ويرتبط التعثر الدراسي لهؤلاء الأطفال بغياب البيئة الصالحة للدراسة في أوساط تلك الأسر، وقلة الوعي بأهمية التعليم وقيمته للفرد من جانب الوالدين أو الأبناء، إلى جانب عجز النظام التعليمي عن أداء مهامه، واختفاء الدور التربوي التثقيفي، وانخفاض كفاءة التعليم وافتقار العديد من المدارس للبيئة المدرسية الصالحة، وسوداوية المستقبل الوظيفي لداخلي العملية التعليمية بشكل عام. كما أن المعاملة السيئة من جانب المدرس، واستخدام أسلوب العقاب البدني يدفع بالطفل لترك الدراسة، وكراهية المدرسة في ظل غياب الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين والتربويين القادرين على التدخل السليم، وحل المشكلات التي يعانيها التلاميذ.

4 – **عوامل ذات أبعاد ثقافية:** ومن بينها – على سبيل المثال لا الحصر – سيادة روح الفردية؛ إذ انحسر دور الأثرياء في المجتمع المصري، وتراجعت قيم العطاء والمشاركة الاجتماعية؛ مما غذى النزوع إلى التطلع للأخذ والتعلق بالحقوق دون النظر للواجبات، فضلاً عن تراجع دور التعاليم الإسلامية، وعدم وعي الأطفال بحقوقهم وانصياعهم للأوامر إزاء العمل الرتيب دون شكوى، و شفافية الأطفال بوصفهم أكثر مدعاة للثقة وأقل احتمالاً للسرقة والتغيب عن العمل، وإساءة معاملة أبنائنا؛ سواء بالتدليل، أو بالقسوة، أو بالعنف، أو بالقهر، أو ما إلى ذلك سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في دور العبادة أو في النادي... إلخ؛ الأمر الذي يفرز العديد من المشكلات، لعلّ من أهمها: مشكلة أطفال الشوارع، وانتشار بعض العادات البالية والمعتقدات المتخلفة لدى شرائح اجتماعية معينة تنتقل من السلف إلى الخلف، وأبرز مثال على ذلك: الاعتقاد الشائع بأن الخلفة عزوة، ومن ثمّ يشكل الأطفال مصدراً للرزق بالنسبة لأسرهم، وشيوع الأعراف والمعتقدات والعادات والتقاليد الاجتماعية المتخلفة، ولاسيما بين البوادي والأرياف والشرائح المتدنية اجتماعياً واقتصادياً، وهو ما تؤكده ظاهرة عمالة الأطفال وتشغيلهم وإساءة معاملتهم، ومن ثمّ انقطاعهم عن المدرسة، وهروبهم من البيت ووجودهم في الشوارع.

5 – **عوامل مرتبطة بالطفل ذاته:** وتتحدد في: تعرض الطفل لأزمات حادة تدفعه لترك الأسرة وانخفاض مستواه التعليمي ، وعدم تقديره لأهمية التعليم، والتسرب منه بمراحله المختلفة، ولا سيما الإناث. والتأثير السلبي لأقران السوء على الطفل ورغبته في المغامرة المرتبطة بمجتمع الشارع الذي يتسم بالحرية الزائفة من خلال ممارسة مختلف أشكال الانحرافات.

6 – **عوامل عديدة أخرى ومختلفة:** هناك عوامل تؤدي إلى زيادة حدة مشكلة أطفال الشوارع وتفاقمها، لعلّ من أهمها: ممارسة العنف بأشكاله المختلفة **كالعنف الأسري**؛ سواء كان هذا العنف (مادياً) كالضرب أو الحرق أو التعذيب أو إجبار الطفل على القيام بأعمال لا تتناسب مع سنه أو حالته الجسدية (أو معنوياً) كالاعتداء عليه بالسب أو الشتم أو التأنيب أو الإهمال أو التحقير أو الإدانة أو تركه وحيداً بعيداً عن رعاية الأسرة؛ الأمر الذي يؤدي إلى هروبه من أسرته إلى الشارع بوصفه ملاذاً يجد فيه حريته المفقودة **والعنف المدرسي**؛ إذ ينتشر في عدد كبير من المدارس، ولاسيما

المدارس الموجودة بالمناطق الريفية والشعبية المزدحمة بالسكان وتفوق كثافة المدرسة طاقاتها واستيعابها؛ حيث يتعرض الأطفال إلى عنف من قِبل إدارة المدرسة والمدرسين، وذلك باستخدام الأساليب القسرية غير اللائقة معهم مثل: الضرب والتكدير والتأنيب والشتم والاحتقار؛ مما لا يجد الطفل ملاذاً له سوى هروبه من المدرسة والاتجاه نحو الشارع. **والاستغلال الجسدي والجنسي**؛ بسبب ما يتعرض له الطفل من الآخرين المقيمين معه أو المحيطين به من استغلال فيُستخدم من قِبل العصابات وتجار المخدرات في توزيع المخدرات وتعاطيها ويُنتهك جنسياً وجسدياً خلال وجوده لفترات طويلة في الشارع وخاصة في أثناء الليل. ويمارس غالبية هؤلاء الأطفال تلك السلوكيات بأنفسهم، ويرتكبون العديد من الجُنح والجنايات، نظراً لأنهم يعيشون ويقيمون في بيئة ووسط لا يخشون فيه العقاب سواء من الأسرة، أو الشرطة، فقد تولد لديهم تبلد في الإحساس نتيجة لانتهاك آدميتهم، ومخالطتهم للمشبوهين والمنحرفين بصورة مستمرة، والإدمان بسبب تعاطيهم المواد المخدرة والمستنشقة كالكلة والتنر والبنزين والورنيش والبانجو المخلوط... إلخ؛ وغير ذلك من الأفعال التي يعتبر من يأتيها معرضاً للانحراف.

*** الرؤية القانونية لمشكلة أطفال الشوارع وعلاقتها بالإجرام:**

بما أن الجريمة هي الفعل أو الامتناع الذي رصد له المشرع عقوبة من العقوبات الأصلية المقررة في قانون العقوبات، والجرائم في التشريع العقابي ثلاثة أنواع (الجنايات، والجنح، والمخالفات)، إذن، فالتساؤل المطروح ـ الآن ـ هو: هل تنتمي مشكلة أطفال الشوارع إلى إحدى هذه الجرائم ؟. في هذا الإطار يؤكد البعض (عماد عوض2007) أن القانون لم يضع عقاباً على أي من المظاهر أو الحالات التي يوجد عليها أطفال الشوارع المعرضون للانحراف وإنما اعتبرهم القانون أطفالاً يخشى أن ينحرفوا إن لم يدركهم بالرعاية الاجتماعية المناسبة، وبالتدابير الاحترازية التي نص عليها بالمادة 101 التي لا تعد عقوبات بالمفهوم القانوني الصحيح؛ لأنها لا تستهدف الإيلام وإنما العلاج والتهذيب. معنى هذا أن حالات التعرض للانحراف لم تعد من الجرائم ولا يعاقب الطفل عليها إذا وجد في إحداها، وإنما تستجلب له رعاية الدولة والمجتمع ورقابة أوليائه للحيلولة بينه وبين أن "ينحرف" بارتكابه ما يعد جريمة؛ لأن طبيعة الفعل في حالات التعرض للانحراف تختلف عن طبيعة الفعل الإجرامي الذي يقترفه البالغ عن إدراك واختيار.

سابعاً – خصائص أطفال الشوارع :

مع التطورات التكنولوجية و الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية والسياسية، وغيرها من التحولات المختلفة التي حدثت في المجتمع المصري؛ سادت روح الفردية والأنانالية، وتراجعت قيم الإيثار وإنكار الذات. ويعزى ذلك إلى تراجع قيم العطاء والمشاركة الاجتماعية؛ مما أسفرعنه التعلق بالحقوق دون النظر للواجبات، والبعد عن الإحساس بالآخر والمسؤولية والالتزامات، إضافة إلى تراجع دور التعاليم الدينية.

ويشكل أطفال الشوارع الفئة المستهدفة من معتادي الإجرام والمنحرفين، التي يسهل استقطابها لممارسة الأشكال المختلفة من الانحراف (فؤاد الصلاحي، 2007)، ويمكن تحديد خصائص أطفال الشوارع وفقاً للقانون (رقم 124لسنة 1949)، الذي صدر بشأن الأحداث المشردين والمعدل بالقانون (رقم 8 لسنة 1963)، فاعتبر الحدث مشرداً؛ إذا كان لم تبلغ سنه ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة وتشكل الفتيات بينهم أقلية. كما أن معظم أطفال الشوارع يراوح سنهم بين 5–17 سنة (امكون ميلود، 2010)، وتتحدد خصائصهم في: إذا وجد متسولاً أوإذا قام بأعمال متصلة بالدعارة أو الفسق أو إفساد الأخلاق أو القمارأو المخدرات أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال، أو إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت، أو إذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب، أوإذا خالط المعرضين للانحراف أو المشردين أو المشتبه فيهم، أو إذا اشتهر بسوء السيرة أو كان مارقاً من سلطة ذويه، أو إذا كان الولي متوفى أو غائباً أوعديم الأهلية، أو إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن، أو كان أبواه متوفيين أو مسجونين أو غائبين (محمد أبو زيد، 2007: 4– 6)، ولكي يستطيع العيش في الشارع ينضم إلى عصابات تعتمد على نشاطات إجرامية.

ويمكن إجمال خصائص أطفالنا في الشوارع بالنظر إلى ما تشير إليه بيانات المجلس القومي للطفولة والأمومة (المجلس القومي للأمومة والطفولة، 2006)؛ أن القاهرة الكبرى والإسكندرية أكثر الأماكن كثافة لمشكلة أطفال الشارع، وأن (92%) منهم من الذكور، و (8%) من الإناث، وأن (32%) من أطفال الشارع يقع سنهم بين 5–9 سنوات، و (44%) يقع سنهم بين 10–14 سنة، وأن (66%) منهم متسربون

من التعليم، أو لم يلتحقوا بالنظام التعليمي، وأن (80%) منهم معرضون لحالات عنف مختلفة، وأن (13%) اعترفوا بتعرضهم لحالات اعتداء جنسي.

واستناداً لما تقدم، يمكن تحديد خصائص أطفال الشوارع بأنهم محرومون من الحب والحنان والعطف والدفء الأسري، ولديهم الرغبة في التملك وحب الظهور، ومتطلعون لتحقيق أحلامهم بغض النظر عن مشروعيتها من عدمه. ويعانون الحقد والإحساس بالدونية والعدوانية والرغبة في الانتقام ممن كانوا السبب في وجودهم في الشوارع، ومن غيرهم... إلخ. كما أن لديهم الإحساس بالضياع واللامبالاة والخوف وعدم الأمان والخزي والعار والانكسار والانفلات القيمي والحرمان العاطفي وعدم تمسكهم بالقيم الإيجابية.

ثامناً – ممارسات أطفال الشوارع وأفعالهم:

على الرغم من أن أفعال أطفالنا وممارساتهم في الشوارع عديدة، فإننا نرصد بعضاً منها: كالسرقة والنشل والتسول باستجداء الناس لكسب عطفهم للحصول على أموال، أو طعام سواء بالكلمات، أو الحركات، أو البكاء، وتقليد العديد من العاهات والإعاقات... إلخ. والاستغلال والاختلاس بأشكاله المختلفة مقرونة أحياناً بالإكراه والعنف، وغالباً بالتحايل مع استخدام بعض الألاعيب والتصرفات البهلوانية والإدمان والاغتصاب والشذوذ. وغالباً ما يتعرض أطفال الشوارع للاستغلال الجنسي من العصابات أو الأفراد المستغلين ضعفهم (جريدة الأحرار، 1996/8/30)؛ لصغر سنهم، وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية من قِبل مرتكبها أو من الوسيط، إضافة إلى الممارسة والشذوذ الجنسي بينهم.

تاسعاً – التداعيات والآثار الناتجة من ظاهرة أطفال الشوارع:

يمكن استعراض التداعيات المختلفة لمشكلة أطفال الشوارع في مصر من خلال النقاط التالية:

(1) التداعيات الأمنية لمشكلة أطفال الشوارع: تعاظم دور الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأحداث بعد ظهور مشكلة "التوربيني"؛ حيث قام باغتصاب العديد من أطفال الشوارع، وقتلهم، وبلغ عددهم أكثر من 20 طفلاً (عزت الششيني، 2007: 12).

(2) المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في الشوارع: وهي عديدة، ولعلّ من أهمها: التسرب من التعليم أو عدم الالتحاق به؛ وغالباً ما يفتقر هؤلاء الأطفال إلى الرعاية الأسرية المشجعة للاستمرار في التعليم، أو الالتحاق به حيث ينتمون إلى أسر مفككة اجتماعياً وفقيرة وغير سوية؛ مما يدفعهم إلى الهروب والانقطاع عن التعليم نهائياً، وتكون الشوارع ملاذهم، ووراثة الفقر والمكانة المهنية المنخفضة؛ إذ ينحصر طموحهم في حدود متدنية، والاستغلال الجنسي؛ سواء من العصابات أو أقرانهم. وقد أكدت العديد من البحوث والدراسات السابقة وجود علاقات بين الاستغلال الجنسي وأطفال الشوارع؛ الأمر الذي يؤدي إلى العديد من الأمراض المختلفة (كالإيدز مثلاً)، وتتعرض بعض الإناث من أطفال الشوارع إلى حالات الحمل غير الشرعي وإدمان المخدرات.. إلخ، ومن ثمّ يصبحن رهائن لواقع مشوه يسود فيه الضعف، وفقدان الثقة بالآخرين، والإحساس بالعار، والنبذ من قِبل المجتمع ومخاطر الطريق المتعددة ومخاطر استغلال العصابات؛ حيث تتخذهم أدوات سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة، كترويج الممنوعات وتوزيعها، أو في الاضطرابات والعنف، أو في الأعمال المتصلة بالدعارة والفسق؛ مما يؤدي إلى ميلهم للعنف والانتقام الداخلي من المجتمع و"سيادة مشاعر الخوف والقلق في التعامل مع الشرطة" (أحمد وهدان، 2004). ولا شك أن هناك آثاراً بالغة الخطورة تعود على الطفل، وعلى الأسرة، وعلى المجتمع برمته:

* **تداعياتها على الطفل:** فهي تؤثر على بنائه الشخصي وتوازنه النفسي واستقراره العاطفي والمادي، كما أنها تضر بأمانه الجنسي؛ الأمر الذي يكون مدعاة إلى النقمة على كل من أفراد أسرته ومجتمعه، فضلاً عن فقدانه الثقة في نفسه وفي الآخرين.

* **تداعياتها على الأسرة:** تشعر الأسرة بالأسى والإحباط والعجز عن قدرتها في أداء دورها داخل عملية التنشئة الاجتماعية؛ الأمر الذي يؤثر على إمكانية ترابط الأسرة واستمرارها وبقائها.

* **تداعياتها على المجتمع:** وذلك بدءاً من ارتفاع معدلات وجودهم في الشوارع؛ فيمثلون مشكلة غير حضارية، ومروراً بارتكابهم الكثير من السلوكيات التي تعتبر بلغة القانون انحرافات متمثلة في الإدمان والمخدرات والجريمة... إلخ، وانتهاءً بأنهم يشكلون تهديداً لاستقرار المجتمع وأمنه.

عاشراً – مشكلة أطفال الشوارع بين المعوقات والمواجهة:

يمكن مناقشة معوقات مشكلة أطفال الشوارع في ضوء المستويات التالية:

على مستوى المجتمع: وتتحدد في: عدم وجود وعي بالمشكلة والنظرة المشوهة والسلبية نحو أطفال الشوارع ، التي ترتكزعلى الأفعال التي يرتكبها هؤلاء الأطفال، وليس على الظروف المجتمعية التي دفعتهم لها؛ الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة دمجهم في المجتمع، أوإعادة تأهيلهم واعتبارهم مجرمين يهددون أمن المجتمع واستقراره، وليسوا ضحايا لظروف لا ذنب لهم فيها.

– **على مستوى التشريع:** وتتحدد في: عدم وجود عقوبات صارمة تضمن الحماية للطفل داخل أسرته أو خارجها. وفي حالة القبض على الأطفال (في أثناء حملات الشرطة الدورية، أو لارتكابهم أية جرائم) لا يتم تعيين محامٍ خاص للدفاع عنهم، إلى جانب قلة وعي المتعاملين معهم داخل أقسام الشرطة بحقوق الأطفال، وكيفية التعامل معهم.

– **على مستوى المؤسسات:** وتتحدد في: افتقار مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مصر إلى العنصر البشري المدرب والفعال؛ نظراً لقلة العائد المادي. والنقص في عدد مؤسسات الرعاية والحماية لأطفال الشوارع على المستوى الحكومي والأهلي مقارنة بحجم المشكلة. وغياب التعاون بين مختلف منظمات المجتمع المدني؛ مما يؤدي إلى الحد من مستوى الخدمات المتاحة لأطفال الشوارع وجودتها وافتقار المؤسسات البحثية إلى وجود قاعدة بيانات دقيقة تخص هذه المشكلة، فضلاً عن نقص المساندة الإعلامية لجهود التوعية بها، ونقص التمويل اللازم للتدريب.

وتتضمن مواجهة مشكلة أطفال الشوارع ثلاثة مستويات رئيسة، وهي: الوقاية الأولية؛ وتشير إلى جميع الإجراءات التي تمنع ظهور المشكلة أصلاً بمنع الطفل من اللجوء إلى الشارع. والوقاية الثانوية؛ وتهدف إلى التدخل العلاجي المبكر مع الأطفال المعرضين للخطر، الذين تدفعهم ظروفهم الأسرية إلى الوجود في الشارع ويحتاجون إلى جانب وقائي يحول دون استمرار هذا الوجود بإعادة تأهيلهم في إطار مجتمعي أو أسري. والوقاية الثلاثية؛ وتمنع المزيد من التدهور لطفل الشارع وإيداعه في إحدى المؤسسات الاجتماعية لمنحة الرعاية اللازمة (دائمة أو مؤقتة). ومن ثمّ يجب تكاتف جميع الجهود المعنية بعملية التنشئة الاجتماعية لمواجهة المشكلة.

حادي عشر – الحلول المطروحة لمشكلة أطفال الشوارع:

استناداً لكل ما تقدم؛ يمكن طرح بعض التصورات لعلاج مشكلة أطفال الشوارع في إطار استراتيجية متكاملة تتضافر فيها جميع الجهود المختلفة، وذلك في ضوء تحديد أدوار مختلف التخصصات في القضاء على هذه الظاهرة من خلال الأجهزة المعنية بالطفل ، ووفقاً للأدوار التالية:

– **دور الدولة:** ويتحدد في الحلول التالية: التركيز على احتياج الطفل لحمايته ورعايته والمحافظة على حقوقه، ليصبح شخصاً نافعاً لذاته وأسرته ومجتمعه، والتعامل مع هؤلاء الأطفال دون إساءة أو عنف، كما يجب الاهتمام ببرامج التوعية وخلق وعي عام بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة والرعاية الجيدة للأبناء داخل الأسرمع تشديد العقوبة على تلك الأسر التي تسيء معاملة أطفالها ورعايتهم، وتتسبب في انحرافهم، وتوفير الفرص المتاحة والضرورية لنموهم الطبيعي، وتنمية قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم اللازمة لإنجاح بقائهم في الحياة على جميع الأصعدة، وخلق وعي جماهيري عام بخطر مشكلة أطفال الشوارع وآثارها على الأطفال وأسرهم، وبوصفها مؤشراً يعكس خللاً في عملية التنمية، ومسارها المستقبلي؛ بهدف السعي الجاد من أجل تغيير النظرة المجتمعية لأطفال الشوارع.

– **دور الأسرة:** ويتحدد في ضوء الحلول التالية: الأخذ بالأساليب الحديثة في التربية السليمة للطفل باحتوائه وتعويده الاعتماد على النفس وإشراكه في حوارات ومناقشات الأسرة لإثبات ذاته وتكوين شخصيته والإحساس باستقلاليته من خلال الترابط والتوافق الأسري.

1 – **دور المؤسسات التعليمية:** ويتحدد في إطار الحلول التالية: تطويردور التربية وزيادة قدرتها الاستيعابية، مع إثارة وعي الأطفال من خلال برامج تثقيفية هادفة، ومعالجة مشكلاتهم، ووجود قنوات اتصالية إيجابية بين المدرسة والأسرة لتأكيد حق الطفل في التعليم مع تفعيل دور المؤسسات التعليمية، والخروج من نمطية أساليب التعليم إلى طرق أكثر جذباً للطفل.

2 – **دور وزارة الداخلية:** ويتحدد في ضوء الحلول التالية: حصر حالات التعرض للانحراف، وبحث سبل القضاء عليها، والعمل على توعية جميع العاملين في جميع مستويات الشرطة وإداراتها للتصدي لمشكلات الأطفال بلا مأوى بهدف

تأهيلهم، وتدريبهم على كيفية التعامل معهم واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها حمايتهم.

3 – **دور الشرطة:** ويتحدد في إطار الحالات التالية: **ما قبل وقوع الجريمة** (عزت الششيني، 2007: 14، 15)، وفي هذه الحالة يجب أن يتقلص دور الشرطة كثيراً، وإذا كان للشرطة دور في الضبط فإنه يجب أن يراعى فيه البعد الاجتماعي بجميع أبعاده، ويجب ألا يظهر الجانب الشرطي واضحاً في هذا المجال. **وبعد وقوع الجريمة**؛ إذ يجب أن يتم ذلك في إطار اجتماعي بالتنسيق مع أجهزة الدولة، ومؤسسات العمل المدني المعنية بالطفولة؛ الأمر الذي لا يؤثر عليهم نفسياً بالسلب.

4 – **دور المنظمات والمؤسسات والجمعيات الأهلية:** ويتحدد في إطار الحلول التالية: حصرالجمعيات الأهلية المرخص لها في إيواء الأطفال بلا مأوى لمعرفة عدد الأطفال الموجودين فيها وتعبئة الجهود التطوعية للعمل في ميادين الخدمات والرعاية والتنمية الاجتماعية بهدف مواجهة حاجات الجماهير والعمل على حل مشكلاتهم بالجهود الذاتية والحماية والمأوى للأطفال (بنين وبنات) حتى سن 21 عاماً؛ ليتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم، فضلاً عن تغيير نظرة المجتمع لهم من خلال إشراكهم في خدمة البيئة المحيطة بإقامة مشروعات مختلفة (بيئية وتنموية.. إلخ).

5 – **دور وسائل الاتصال والإعلام:** ويتحدد في إطار الحلول التالية: تنشئة الأطفال وتنمية شخصياتهم من خلال وعي الجماهير وتغيير الرؤية السلبية لأطفال الشوارع وتحديد تصورات الأطفال عن المهن والأدوار الاجتماعية والوطنية المختلفة وترسيخ القيم الإيجابية لدى الأسرة والطفل كالانتماء والترابط الأسري ومحاربة مشكلة أطفال الشوارع بكل ما لها من تأثيرات عديدة على المتلقين من الكبار والأطفال، وأبلغ مثال على ذلك بعض النماذج الإعلامية التي ناقشت تلك المشكلة مثل: البرامج الإذاعية (قرأت//تحقيق/إيد على إيد/قبل فوات الأوان/ براعم الإيمان/تقرير عاجل/كشف حساب/مصر المستقبل/من أجل غد مشرق/ نادي الأطفال/مجلة الطفل/ مجلة الأسرة) والبرامج التليفزيونية (برامج الأطفال/ برامج الأسرة/بيت العائلة/من حقك أن تعيش/من أجل أطفالنا) والتقاريرالإخبارية والأفلام التسجيلية والسهرات والمسلسلات التليفزيونية (الرقص مع الزهور) والأفلام السينمائية (أولاد الشوارع/ جعلوني مجرماً/ فيروز هانم/ العفاريت/ تيتو/ حين ميسرة).

الخاتمة والتوصيات:

لا جدال في أننا جميعاً مسؤولون مسؤولية كاملة عما آل إليه واقع أطفالنا في الشوارع، وخاصة في المجتمع المصري؛ الأمر الذي يتطلب من المسؤولين تنفيذ التوصيات التالية:

1 – تضافر جميع أجهزة الدولة الرسمية مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني بهدف القضاء على مشكلة أطفال الشوارع وتفعيل السياسات السكانية الخاصة بضبط الإنجاب خاصة بين فئات المجتمع الفقيرة على اعتبار أنها الفئات الأكثر فقراً والأكثر إنجاباً ووجود أطفالها في الشوارع.

2 – تأكيد الدور الاجتماعي لجميع التخصصات العلمية المعنية بالطفولة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة أطفال الشوارع والتوعية الدائمة والمستمرة لها على اعتبار أنهم نتاج وضحية لأوضاع وتحولات وتطورات مجتمعية ولظروف أسرية سيئة، في أغلب الأحيان.

3 – وجوب تقلص دور الشرطة – في حالة عدم وقوع جريمة – مع تعاظم دور الأجهزة المعنية بالدولة ومنظمات العمل المدني لمواجهة مشكلة أطفال الشوارع.

4 – توفير الأماكن لإيواء الأطفال اليتامى، ومن لا مأوى لهم، أو من تخلى عنهم ذووهم، ومن ثم تدريبهم على الحرف المختلفة وتوفير فرص عمل و تقديم جميع أنواع الرعاية لهم ونشر الوعي بينهم.

5 – تأهيل الأطفال المتسربين من التعليم وتجاوز سنهم سن الالتزام بتأهيلهم على تعلم بعض الحرف أو الصناعات المناسبة، وإعادة دمجهم في مجتمعهم.

6 – إنشاء شرطة نجدة نسائية مؤهلة ومتخصصة في النواحي الاجتماعية والنفسية والتربوية قبل تأهيلها شرطياً، تكون مهمتها التعامل مع طفلات الشوارع من أجل إصلاحهن.

7 – تعظيم دور وسائل الإعلام المختلفة في توجيه الأسر بشأن كيفية التعامل مع أبنائها وتعاملهم بعضهم مع بعض؛ لإحداث تغيير نوعي في أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية.

8 – إثارة الوعي في نفوس أطفالنا وأسرهم بمخاطر الحياة في الشوارع وتداعياتها السلبية على كل من الطفل والأسرة والمجتمع والتنمية المستدامة.

9 – ضرورة مراقبة أطفالنا وتقييم تصرفاتهم، وتقويم سلوكياتهم في مختلف المواقف من خلال جميع المؤسسات الاجتماعية المعنية بالطفولة.

10 – إيجاد آليات مختلفة للتفاعل بين الأطفال وأسرهم ترضي احتياجاتهم ورغباتهم وإبداعاتهم وممارساتهم من خلال تنوع الأجهزة التقنية والتكنولوجية الحديثة للتعليم والتعلم والابتكار والإبداع... إلخ.

المراجع:

إجلال حلمي. (1999). **العنف الأسري**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

أحمد صديق. (1995). **خبرات في أطفال الشوارع**، القاهرة: مركز حماية ورعاية الطفل وحقوقه.

أحمد وهدان. (1994). اتجاهات التغيير في تشريعات الصغار المعرضين للانحراف، **المجلة الجنائية القومية**، المجلد (37). المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

أحمد وهدان. (2004). **إساءة معاملة أطفال الشوارع، ظاهرة متغيرة وقواعد ثابتة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

أخبار الوطن "أطفال الشوارع لا يزالون يؤرقون مصر" 5/1/2005، 2/9/2009

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/ index.php?eh=newhit&subjec-tid=4328&subcategoryid=260&categoryid=36

http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2908.
http://swmsa.net/forum/archive/index.php/t-7585.html

أشواق صفي الدين. (2007). ورقة عمل حول أطفال الشوارع، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة.

البشري الشوربجي. (2003). معالجة التشريع والقضاء لظاهرة أطفال الشوارع، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2005)، مصر في أرقام، جمهورية مصر العربية، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (تعداد 2006). جمهورية مصر العربية، القاهرة.

السيد الحسيني. (1983). **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، القاهرة، مطابع سجل العرب.

السيد جيرار 28 مارس 2001، 2/9/2009
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=364396

المجلة الجنائية القومية. (2003). **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، القاهرة، يوليو.

المجلس العربي للطفولة والتنمية. (2001). **التقرير الإحصائي السنوي**، القاهرة.

المجلس الفلسطيني الأعلى للطفولة. (1998). **غزة.**

المجلس الفلسطيني الأعلى للطفولة. (2004). **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، القاهرة.

المجلس الفلسطيني الأعلى للطفولة. (2006). **حماية وتأهيل وإدماج الأطفال بلا مأوى**، القاهرة.

المجلس القومي للأمومة والطفولة. (1996). اللجنة القومية للمرأة، الإطار الفكري في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية. (1997 /1998 .2001 /2002).

المجلس القومي للأمومة والطفولة. (2004). **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، القاهرة.

المجلس القومي للأمومة والطفولة. (2006). حماية وتأهيل وإدماج الأطفال بلا مأوى، القاهرة.

المركز الثقافي لحقوق الإنسان. (العنف جذوره وأسبابه) 19 كانون الثاني 2007، 2/9/2009.
http://cchr.maktoobblog.com/183966/
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-
%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1%D9%87-
D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87/

الهيئة العامة لحماية الطفل. (2005). تقرير عن أطفال الشوارع في مصر، القاهرة.

إمام حسانين. (2003). الضمانات الإجرائية لمحاكمة الأطفال في مصر، دراسة مقارنة بين التشريع الوطني والمواثيق الدولية، **المجلة الجنائية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يوليو.

أمان، المركز العربي للمصادر و المعلومات (**العنف الأسري: خلف أبواب موصدة**) 5–2008، 2/ 2009/9 http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=21492.

إمكون ميلود. (أطفال الشوارع) 2–1–2010، 15/6/2010
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=198970

تقرير التنمية البشرية. (2005). **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي**، القاهرة.

تقرير التنمية البشرية. (2006). **اختيار لمستقبلنا نحو عقد اجتماعي جديد**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، القاهرة.

ثريا عبد الجواد. (1999). الأوضاع المتغيرة لظاهرة عمالة أطفال الشوارع في التسعينيات، **مجلة الطفولة والتنمية**، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

جريدة الأحرار. (1996). ذئاب الشوارع ينهشون عرض طفلة "لصة صغيرة هربت من جحيم الأب"، القاهرة.

جريدة الأخبار. (2007). 6/1، القاهرة.

جريدة الأهرام. (1992). تصريح لوزير التعليم، القاهرة.

راشيل بونهام كارتر، اليونسيف، 20–2–2007، 2/9/2009
http://www.unicef.org/arabic/gender/egypt_38401.html

رميساء خلابي. (نبراس الشباب – لماذا نظلمهم؟) 21–4–2009، 2/9/2009
http://www.nibraschabab.com /?p=495

سامي عصر. (2000). **أطفال الشوارع: الظاهرة والأسباب**. المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

سمير نعيم. (1981). **النظرية في علم الاجتماع**، دراسة نظرية، القاهرة.

سمير نعيم. (2003). **المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية**، القاهرة.

شبكة النبأ المعلوماتية. (العنف الأسري وآثاره الاجتماعية والصحية ضعف الوازع الديني والإحباط والضغوط أهم الأسباب) الإثنين 17/أيار/2010، 15/6/2010.
http://www.annabaa.org/nbanews/2010/05/212.htm

شهيدة الباز. (2004). **الأطفال في ظروف صعبة**. المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة.

عادل عامر. (أطفال الشوارع قنبلة موقوتة). منتدى مكتب الأخبار، يوليو 2007، 2/9/2009.
http://news.maktoob.com/forum/news10419/

عبدالباسط حسن. (1976). **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة.

عبلة البدري. (أطفال الشوارع ضحايا التفكك وزنا المحارم) 19–6–2009 ، 2/9/2009
http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=269866

عدنان الصالحي، في أسباب العنف ونتائجه... العراق أنموذجاً، ب. ت، 2/9/2009
http://www.al-hodaonline.com/np/22-12-2009/thmn/to0mzmrm.htm

عزت الششيني. (2007). **أطفال الشوارع والتداعيات الأمنية**، وزارة الداخلية، القاهرة.

عزة كريم. (1997). **أطفال في ظروف صعبة، الأطفال العاملون وأطفال الشوارع**، القاهرة: المجلس القومي للأمومة والطفولة.

علي ليلة. (2003). **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع "الرواد"**. الإسكندرية: المكتبة المصرية.

علي ليلة. (2007). **النظرية الاجتماعية بين التفكير في نشأة النظام الاجتماعي والخلاف حول هويته**، الإسكندرية.

عماد صيام. (1996). **تقرير واقع الطفل المصري في نهاية القرن العشرين**. القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، نديم، القاهرة.

عماد عوض عدس. (2007). **مدى عناية المشرع المصري بمعالجة ظاهرة أطفال الشوارع**. مركز بحوث الشرطة، القاهرة: أكاديمية الشرطة.

فؤاد الصلاحي. (دراسة أطفال الشوارع في اليمن) نوفمبر 2007، 15/6/2010.
http://www.megdaf.org/article_details.aspx?article_id=378&scid=14&cid=6

فيصل حمدان الشمري. (أطفال الشوارع). صفر 1421هـ، 2/9/2009
http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=27584

مجلة شبكة العلوم النفسية العربية – العدد 1 – يناير 2004، 2/9/2009
www.arabpsynet.com/apn.journal/apnJ1/apnJ1.pdf

محمد أبو زيد. (2007). ورقة عمل حول ظاهرة أطفال الشوارع، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة.

محمد النعماني. (2006). **من أطفال شوارع إلى حكام وحكم شوارع الحوار المتمدن**. اليمن.

محمد النعماني. (من أطفال شوارع إلى حكام وحكم شوارع) 26/10/2006 اليمن 15/6/2010
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79141

محمد جمال الدين عبد المتعال. (1999). بشأن التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عربياً، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية، القاهرة.

محمد جمال الدين عبد المتعال. (2000). **المجلس العربي للطفولة والتنمية**. القاهرة: مصر.

محمد عاطف غيث. (1993). **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

محمد علي سكيكر. (2007). **ظاهرة أطفال الشوارع: أسبابها، نشأتها، نموها**، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة.

محمد منير صفي الدين. (1994). ورقة مقدمة إلى اجتماع منظمة الصحة العالمية WHO، جنيف.

مركز الأخبار، أمان. (أطفال الشوارع ظاهرة تتسع في المجتمعات العربية). المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة 2005، كانون الثاني 2005 - 17: 0
http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=1187

مصطفى العوجي. (1985). **التربية الدينية كوسيلة للوقاية من الانحراف**، الرياض: السعودية.

مصطفى حجازي. (2005). **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**، المغرب: المركز الثقافي العربي.

منتدى حمامة. (أطفال الشوارع ظاهرة تتسع في المجتمعات العربية) 11/3/2007، 15/6/2010
www.hamama.ca/vb1/showthread.php?t=7671

منتدى حوارات الفاخرية. (حوارات حول الطفل العربي وحقوقه) 13-12-2006، 2/9/2009

منظمة الأمم المتحدة. (2006). اليونيسيف، **وضع الأطفال في العالم**.

منيرة محمود الخولي. (التحرش الجنسي مشكلة تواجه الأطفال) منتدى العلوم الاجتماعية، 16-5-2007، 2/9/2009

ناهد رمزي. (1995). **أطفال في ظروف صعبة، التوثيق والشرح للأدبيات المنشورة في الفترة من 1985 – 1995**، اليونيسيف.

هدى الناشف. (1994). **أوضاع أمية الإناث في مصر**، القاهرة.

وزارة الداخلية. (من 1995إلى 1996). **تقارير الأمن العام**، مصلحة الأمن العام، إدارة الإحصاء الجنائي، القاهرة.

وزارة الداخلية. (من 1997إلى 2002). تقارير الأمن العام، مصلحة الأمن العام، إدارة الإحصاء الجنائي، القاهرة.

وزارة الداخلية. (من 1997 إلى 2002). تقارير الأمن العام، مصلحة الأمن العام، إدارة الإحصاء الجنائي، القاهرة.

وزارة الداخلية. (2006). بيانات الأمن العام، الإدارة العامة لمباحث ورعاية الأحداث – القاهرة.

Epstein, G (1996) Education street children: Some cross - cultural perspectives, *Comparative Education,* Vol (32) no. 3: 288-303.

Fergany, N.(1994). *Urban woman and poverty alleviation in Egypt*, Mishkat Center, Cairo.

Jill, E. korbin (1981). *Child abuse and neglect: Cross cultural perspectives.* Berkeley, university of California press.

James, G. (1996). Violence: our deadly epidemic and its causes. Putnam adult. (p.167).

Lusk, M.W. (1989) Street children programs in Latin America), *Journal of Sociology and Social Welfare,* Vol.1, No. 16, March. (p.289).

Schecter Kate (2000). Street childerm initiative "street children International conference" London, the Europen children's Trust.(pp.112-114).

Unicef (1989). *The State of the world's children.* Oxford University prees.

United Nations (1986.) The economic commission for Lathin America *(ECLA)*, 1986, (p.24).

Witting, M.W; Wright, J.D; & Kandinsky, D.C. (1997). Substance use among children in Honduras, Substance use & Misuse 32 (788). (p.10).

World Health Organization (1993) *Program on substance abuse, a one way street?* Report on phase 1 of the street children project: 210 -215.

قدم في: أكتوبر 2008

أجيز في: يونيو 2010

Street Children in the Egyptian Society: Sociological Analysis

Mona Sayed Hafeth*

The present paper is concerned with the street children of Egyptian society at the present time of decline of values and traditions, the absence of role models, and the withdrawal of the state from fulfilling the needs of its people. It is also a time of increasing crime, weakness of production, increasing consumption, waste of the value of education and declining work ethic. This decline is indicated by crime, absence of democracy, human oppression, sectarian hatred and rule of violence at local, national and global level.

This research shows that street children are a product of violence in all societies from America to the Third world, to Arab and Egyptian societies resulting in maltreatment of children at home, at school, by the media and on the streets.

Violence by Egyptian authority results in pressure of the state on society, within society and on families, causing some of them to maltreat their children.

Key Words: Violence, Street children, Deviation, Child abuse, Crime.

* Dept of Sociology, Faculty of Arts , Ain Shams University, Egypt.